

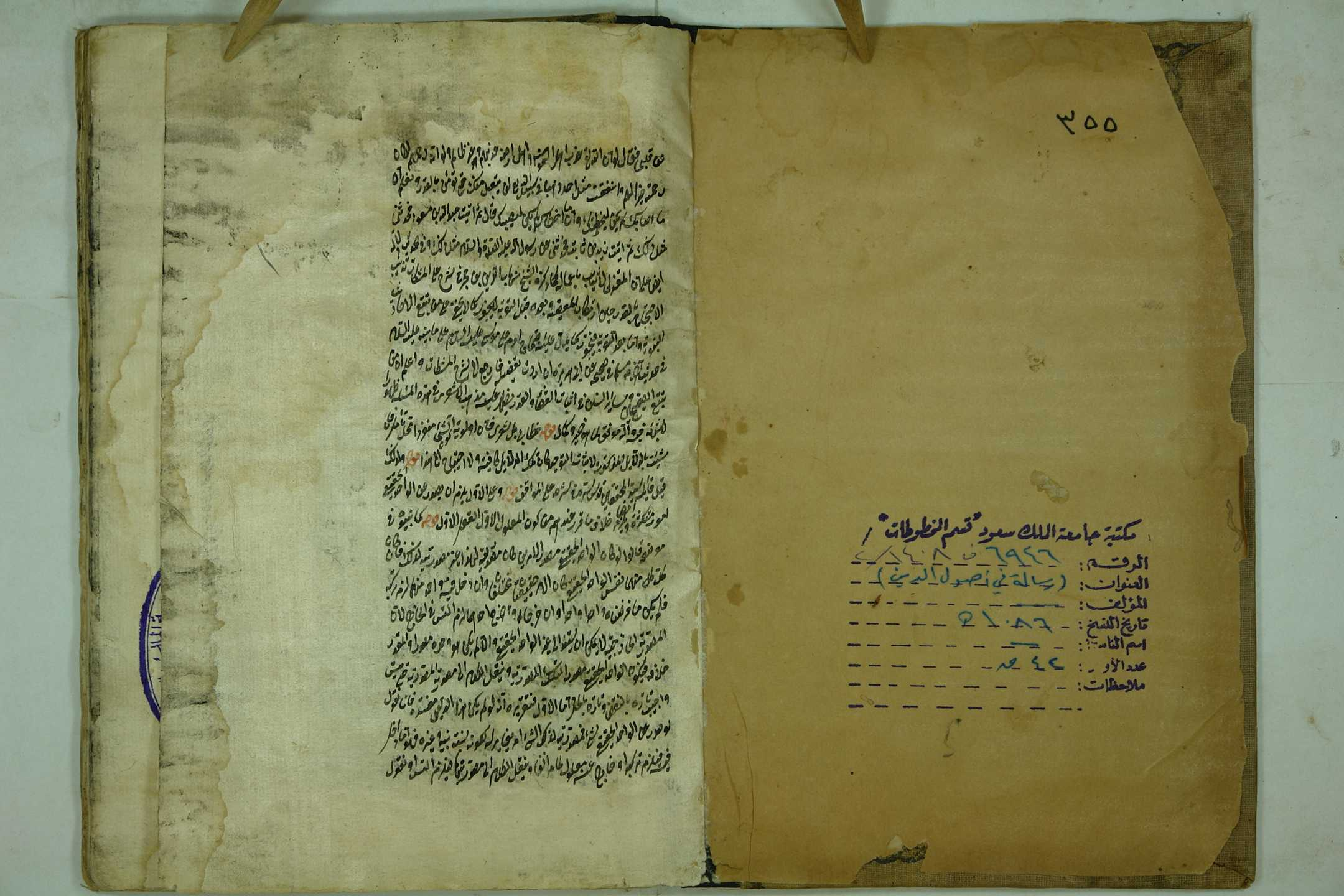
٢١٤ / ر ب (رسالة في أصول الدين) . كتبت سنة ١٠٨٦هـ.

٤ ق ٢١ س ٥ر٢٠×١٤ سم

نسخة جيدة ، بأولها نقص ، خطها تعليق دقيق.

٦٩٤٦ ١ـ أصول الدين أ ـ تاريخ النسخ.

١٤٠٨ / ٢



عن قبلي فقال لو ان القدرية [illegible] احد [illegible] ولو اتى [illegible]
[illegible] مثل احد [illegible] ما قبل منه حتى يؤمن بالقدر [illegible]
ما اصابك لم يكن ليخطئك وما اخطأك لم يكن ليصيبك قال ثم اتيت عبد الله بن مسعود [illegible]
[illegible] ثم اتيت زيد بن ثابت فحدثني عن رسول الله عليه الصلاة والسلام مثل ذلك [illegible]
[illegible] المعتزلي [illegible] الشيخ [illegible] المشكلات [illegible]
الاحاديث [illegible] قبل النبوة [illegible] الاحاد
النبوة واما بعد النبوة فيجوز [illegible] عليه السلام [illegible]
[illegible] المنطق والاعلام [illegible]
[illegible] السنة [illegible] هذه المسئلة [illegible]
[illegible] خطابي بل [illegible]
[illegible] ولذلك
[illegible] على المواقف وعلى الاول يلزم ان يصدر عن الواحد الحقيقي
امور متكثرة [illegible] خلاف ما قرر عندهم من كون المعلول الاول العقل الاول كما [illegible]
[illegible] الواحد الحقيقي [illegible]
[illegible] الواحد الحقيقي [illegible]
فلم يكن [illegible] واحد [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الواحد الحقيقي [illegible]
[illegible] الواحد الحقيقي [illegible] المصدرية [illegible]
[illegible] اما الاول [illegible]
[illegible] الواحد الحقيقي [illegible] المصدرية [illegible]
[illegible] المصدرية [illegible]

لما كان الصادر عن الشيئين احدهما لكن الاثنين الصادر عنه واتفق في مفهوم ثبوت لذلك الشيء
لشيء واحد وهو معنى فلما ادعيتم من تخالف المعلول عند اختلاف العلة وهو ان الشيء فهو مؤثر ان الصدور
امر اعتباري حتى يمتنع عن المؤثر وذكر هذا التركيب بوجه آخر وهو ايضا لا يتم على ما ذكره انه
المحرر للنسخة وان اريد الاطلاع على دلايل هذا المطلب والاعتراضات الواردة عليها فعليك
بالشرح الجديد للتجريد وقال الشارح في حكمة العين اعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الواحد لا يصدر
عنه شيئان وهو من حيث انه صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الآخر وبالعكس فاذن هو شيء
من حيثيتين واوضح بقول الشيخ حيث يقول عنه بطلبين ويقال معقول انه يلزم عنه ب غير معقول
انه يلزم عنه ا فوجود حيثية يلزم عنه ب غير وجود حيثية يلزم عنه ا فاذا حيث يلزم ا ليس هو حيث
الحيث الآخر يلزم ب فاذا كان يلزم عنه ب فليس من الحيث الذي يلزم عنه ا انتهى كلامه ثم
قال الشارح ويلوح من هذا انه يجوز عندهم ان يصدر من الواحد اكثر من واحد من جهتين او جهة
واحدة بحسب الشروط والآلات والقوابل ويعبر عن هذا اي بتعدد القوابل والشرايط [illegible]
هذا ويمكن توجيهه [illegible] ما ذكره في المحاكمة من كون [illegible] الواحد قابلا وفاعلا على ما نقل عنه كلامه
هناك واعترض عليه السيد المحقق قدس سره في تعليقاته على الشرح وقال لا يلتفت الى من له
ادنى تحقيق ان مفهوم صدور ا مثلا عن المبدأ غير مفهوم صدور ب عنه فاذا صدر ا و ب معا
فان اعتبر المفهوم الاول معه كان مغايرا مع اعتبار المفهوم الثاني ولا يمكن ان يناقش في
ذلك [illegible] ان يجعل مثل هذا محلا للنزاع الواقع بين العقلاء وايضا الحكماء
جعلوا هذه المقدمة لترتيب الموجودات على ما هو مذهبهم من صدور العقل الاول من المبدأ ثم
ثم صدور ما عداه بتوسطه وعلى ما ذكره الشارح لا يمكن بيانه بما جواز ان يصدر عنه امور
متعددة لكن بتعدد الآلات هذا القول [illegible] هذه المقدمة كما
لا يخفى على المتأمل توجه وقد [illegible] جواز اعتقاد كون الشيء فاعلا
جزء اعتقاد كونه قابلا والشيء [illegible] فاعلا [illegible] قابلا [illegible] في ذاته
فلا به

[illegible]

خلافه في ذاته من جهتين يكون باحدهما قابلا وبالاخرى فاعلا [illegible] او احدهما
في ذاته لزم التركيب وان جعل واحدة [illegible] لزم الشيء الواحد من جهة واحدة قابلا وفاعلا [illegible] فيحتاج
الى جهة اخرى لتعقيبه وهكذا فيلزم التسلسل وجوابه انها من الاعتبارات العقلية [illegible]
الى الموجد وايضا لا يمتنع التسلسل في الامور الاعتبارية ولا يخفى انه يمكن توجيه [illegible]
في هذا المطلب بمثل ما وجه به حكمة [illegible] في المطلب الاول ويرد عليه ايضا
ما يرد هناك فافهم توجه قوله [illegible] ومنافيه لما [illegible] ان الاول
الصفة يستلزم الاحتياج فلا دخل للغير فيه واما الثاني فلما ذكره الشارح بقوله لانه الصفات
[illegible] وهي تحتاج الى الموصوف بالضرورة [illegible] فافهم توجه [illegible]
لما اتفق عليه العقلاء فانهم متفقون على تنزيهه من جميع سمات النقص والاحتياج في الصفات
نوع من ذلك وايضا على تقدير الاحتياج في الصفات يلزم تقوم ذلك الغير [illegible]
الصفات [illegible] العالم بجميع [illegible] اعلم ان الاختلاف في الصفات الذاتية ثابتة
بالاتفاق واما في صفات الافعال [illegible] فيثبتها الاشعري [illegible]
وان [illegible] بعض الاشياء [illegible] على الموفق [illegible]
[illegible] لا [illegible] فيكون الاثر [illegible]
او سببا قابلا [illegible] الاضافة او سببا فاعلا لا ان يكون [illegible]
فاعلا او قابلا [illegible] والاضافة [illegible] السبب غير موجودة فكيف يكون
قابلا او فاعلا للصفة الموجودة في الخارج لكن يلزم ان يكون لشيء واحد بجهة فاعلا وقابلا
فيلزم اجتماع المتنافيين فلا فايدة في اعتقاد الترتيب والاضافة في دفع [illegible] كون
الشيء فاعلا وقابلا وان دفع في صدور الكثرة عن الواحد كما قيل [illegible]
الاعتبارات المذكورة لا يدفع في صدور الكثرة [illegible] السبب والاضافات
اعتبارات محضة [illegible] المحقق [illegible] ما ذكره الحكماء في كيفية صدور العالم عن



عن المبدأ الأول إنما هو بحقيقته وهو يحتمل أن الذي مع اعتبار حيثية مع اعتبار تلك الأجل
جاز أن يكون له خارجية جليلة الذي فيقول يعلى أن يقال الاعتبار ذاته خارجية فإنه
الذي فيه قابلية له فإنه باعتبار يكون الذي وإنما تعيينه الجهة بأن يكون ممكنا بالانظار إليه
واعلم أن الذي رتبه يعني تعلقا بعنوان في الواجب في مرتبة وجود المعلول الأول شيء من الحكمة
والاضافة وإن كان متحققا بما جوهر حصر بأن السبب والكل في نوع الملكوت والمضاف
بمعنى أن العرض وخارجه السبب بالإضافة فهو مما علاه خارجية العرض في الذوات والقادم في
الملازم عنه عرفت أن الواجب لعين متضمن الشيء منافية في مرتبة وجود المعلول الأول فإنه
فلك سبب الشيء لا يتوقف على أن والواجب في أي مرتبة يصدق عليه جميع ما عداه حقق
السبب بغير علة وجميع الأول السبب المخصوص أنه لا يكون شيء منهما في الوجود يتوجه العلة لا
لا جهل بل مصداقه أن يوجد في العلة ويتوقف غيرها وهو لا يفعل عقد العلة والتوقف نقص
له نحو تحقق يتبع له العلة ولهذا الأعيان رتب من الوجود لا يحصل الآن وجود الكثرة
فلا يعقد العقد الأول كذا أنه تعليقاته على شرح التجريد **قوله** وأنت تعلم أن هذا ينافي
أن القول بكونه موجبا له والآزم الوقوع أو النفي فلا يتعقد حدوده بالاختيار وهو
هو الوجه وجوده ما يقال أن العقل الأول لو كانت مسبوقة بالعقد والاختيار لزم حدوثها فإنه على
أن كل ما هو مسبوق بالقصد والاختيار فهو حادث إذ هو حكم ما وراء الأمور **قوله** فإنه نقل
يحقق الى غاية أو لو كان حقيقة يترتب منه فلا يلزم المنافاة بين أول الكلام وآخره وهكذا
ينبغي أن يفهم على ما قرره بعض الفضلاء وليس هذا الكلام مبنيا على تسليم شمول الاتفاق
كون تخصيص العقل إياها محدودا كما توهم فإن التخصيص بعد الشمول إنما هو سياق أهل
العربية في قواعدهم **قوله** وكذا في الغائب فإن العلة والشاهد لا يحقق هو أو نفيا
ولكن مع تعذر كون الشيء عالما أن هذا هو العلم فكذا في الغائب بعد الحكم هو ما
قام به العلم فكذا حده فما كان هو صدق المشتق في واحد منا بوجود العارض فكذا الشرط



شرطا فيحمل على الغائب **قوله** ويتمسك الغزالي بجواز كون خصوصية الأصل الذي هو المقيس عليه
شرطا لوجود الحكم فيه أو كون خصوصية الفرع الذي هو المقيس مانعا من وجوده فيه على
المعتزلة لا يثبت بينهما علة مشتركة **قوله** وفي الغائب يحفظ ذلك كله يقتضي أن قوته
لا تزول ولا تزيد ولا تنقص وموثره فإن تحقق لا يصح قوح القياس بأن
ثابت على التمام قابلوه تباين قدرته العبد حيث قلت أبطال أحدهما حكم ما هو مسلم عنده لأن
لم يكن مسلما عنه أن يقال فرق معارض فافهم **قوله** وإن أوهم كلام أهل العربية ذلك فإنهم
فرقوا الحكم الفعلي بأن قيل على أمر قام به المشتق منه وهو مفعول على التحقيق فإن المراد
لهم أنه نسب كون الحكم موضوعا ضمنا عنه والصدق المشتق على ما هو مستند إليه أو
الى المصدر يتضح بسبب متعلقا **قوله** بأن نفي العينية بديهية فلا يحتاج إلى دليل يصير تقي العينية
بالمعنى الذي يقول به بخلط الحق بديهيا فافهم **قوله** إذ المراد منه الاشتراك نفي غيره أي
المنع من نوعه أو بالمنع المشتمل بعضها عنه إذ لا يمنعه الحكم أن من السلب وحاصل المنع
أن ليس للشيء الكون في الوارد عالم بمعنى كلمة يحمل الحكم عنه ولكن يكون من نوع ذلك المنع
وهو أن أجزاء زيد وصفاته ليس من نوعه زيد لكن يرد أن كل واحد من أحاد عشرة رجال
من نوع عشرة رجال ومغايرا لها فيلزم أن ينفي الحكم عنها بليس إلا أن يقال المراد كل واحد من
أحاد عشرة رجال مغاير للطرح وإن كان مغايرا للكل ويحتمل أن يكون المراد من المنع
بطلة ليس بنوعه ما يشخص من نوعه غيره والمنع أن نعقل غيره إنما يتحقق ما لم يعقله كله ليس يكون
من نوع شخصها وشخص زيد وإنما يتحقق إن لم يكن منفيات بليس ولكن ليس من نوع شخصها
قوله مع أنه لا يجوز حصاص حصاص مع وجود الآخر على ما نقل بعضهم من أن ما ثبت قدمه امتنع
عدمه **قوله** ولكن الذي يجيز بعضهم التقويم أنها موجودة جاز انفكاك أحدهما عن الآخر أو عدم
هذا التقويم مما لا يحق رجعه كذا شرح وقد أخرج بعينه الوجود الإعدام فإن ما لا يتوقف على التغاير
عندهم فإنه علم أن الغيرة من الصفات الثبوتية لا يتحقق بين المعدومات والكلام في الوجودي

في الاحوال ايضا اذ لا يثبت الاخرة و خرج بقيد جواز الانفكاك ما لا يجوز انفكاكه
كالصفة مع الموصوف والجزء مع الكل وقولهم في جزء او عموم ليشمل المتحيز وغيره قوله ليس موجود
عند المتكلمين وعادة المحقق لا تجوز ان يكون متحققا بالوقوع ولا يكفي مجرد الامكان في الوقوع كما
يمكن ان يتوهم وجود فيه فيكون انه في الازل ممتنع ولا يلزم من ازلية الحادث الازلي كما يجيء
انه الحق قوله لان ما فرض حادثا مسبوقا ممتنع عدمه [illegible] متصل بالعالم على حادث كيف الحوادث
والشرط الحادث الموجود في الازل لا يتوقف على شرط حادث والا لكان حادثا اذ الموقوف على الحادث اولى
بان يكون حادثا والمعلق وحده [illegible] اذا لم يتوقف على شرط حادث كان قديما لا يتوقف عليه وجود
في الازل فيمتنع زواله لوجوبه وجود [illegible] لا يلزم من عدم توقفه على الشرط
حادث امتناع [illegible] الجواز ان يكون مشروطا بعدم حادث ما في وجد فكل حادث فهو زائل
شرطه فيزول هذا الجواز [illegible] البديهية قال لا يجوز ان يكون القديم متوقف
انه قوله لا يجوز معها [illegible] الجسمين الموصوف [illegible] فانهما ليسا بموجود [illegible]
الا في [illegible] يترتب عليه نفي الجزئية وهذا انما يلزم اذا لم يكن [illegible] للموصوف [illegible]
اذ الحال [illegible] قوله ان اراد جواز الانفكاك من كل جانب [illegible] وهذا هو المشيئة
بين الجوهر والموصوف من [illegible] الانفكاك من [illegible] فانه حال موجود
ان لا يجوز الانفكاك بينهما من وجه [illegible] شرح المواقف قوله فيلزم ان يكون [illegible] والصفة
والموصوف متغايرين فيتحقق [illegible] لم يتحقق [illegible] وهذا المحقق يرد على الامور [illegible]
قوله جواز الانفكاك في [illegible] المفصل [illegible] قول بعضهم الغير ان لا [illegible]
يجوز العلم [illegible] مع [illegible] ولا يمتنع تعقل العالم والجزم بوجوده بدون تعقل
الباري والجزم بوجوده [illegible] والجزم بوجود الباري [illegible] الجزم بوجود العالم اما
الا بالبرهان قوله بانا نتعقل وجود [illegible] الموصوف [illegible] الانفكاك في
في الوجود [illegible] قوله في الكتاب [illegible] لموافق هذا الجواب

هذا الجواب صحيح اذا لم يكن في التوقف [illegible] وجزء [illegible] هذا [illegible] فلا [illegible] لهذا
الجواب اذ لا يجوز ان يتعقل الباري [illegible] موجودا [illegible] متحيزا او [illegible] ان يتعقل العالم كذلك اقول
غرض قوله الشارح من هذا الكلام [illegible] الجواب عن الاعتراض المذكور على التعريف المختار [illegible]
[illegible] الى التعريف المشهور [illegible] الانفكاك الجسمين [illegible] الموصوفين والكل
انه مبني على ان المراد بالانفكاك في [illegible] عدم كونهما متحيزين في [illegible]
[illegible] حتى لا يرد الانفكاك المذكور [illegible] انه [illegible] القدم [illegible] او
بدل المفهوم [illegible] بين العدم [illegible] بجعل [illegible] العدم [illegible] عليه [illegible]
سابق [illegible]
لانه اخر
سابق [illegible] العدم [illegible] المفهوم [illegible]
قول الشارح [illegible] انه اذا لم يكن في [illegible] هذا البحث بل يكون [illegible] العدم [illegible]
[illegible] يكون الايراد المذكور [illegible] يكون الجواب المذكور صحيحا واما اذا [illegible] هذا البحث فلا
الجواب المذكور صحيحا [illegible] الاعتراض [illegible] قول الشارح [illegible] الجواب المذكور [illegible]
التعريف [illegible] فاعلم [illegible] قول الشارح [illegible] من قوله [illegible] لا يجوز ان يتعقل
الباري [illegible] الانفكاك [illegible] عدم كون احدهما متحيزا او كون الا [illegible] متحيزا واما اذا كان
كلاهما متحيزا فالانفكاك في [illegible] وليس كذلك [illegible] كون الواجب متحيزا او العالم متحيزا
[illegible] يكون [illegible] الانفكاك في [illegible] اذا لم يكن احدهما متحيزا [illegible]
مبني على ان المراد بالانفكاك [illegible] الا [illegible] المغرفة خلاف التحقيق واذا [illegible]
[illegible] لادخال الجسمين [illegible] في التعريف [illegible] قال [illegible] المحقق [illegible]
[illegible] بقوله [illegible] لا حاجة [illegible] المغرفة من الانفكاك في [illegible] بل هو دفع للانفكاك
المذكور [illegible] قوله [illegible] يلزم التغاير بين الصفة
والموصوف [illegible] المراد بجواز [illegible] الصفة [illegible] الموصوف بدون
البطلان قوله [illegible] الغرام [illegible] فلا يمكن [illegible] الانفكاك

اي رفع الانفكاك بتعريف التعريف المشهور الى ما [illegible] منه

بينهما ضرورة امتناع تصور الشيء منفكا عن نفسه قوله فلا يرد [illegible] النقض بالمركب
ولا يرد عليه النقض بخروج الجسمين المتصلين ولا بجزء [illegible] والصفة والموصوف فلا
احتياج الى النقض كما لا يخفى قوله تحقيقا او تقديرا الكاف في الاشارة بحقيقة [illegible]
الى احدهما تحقيقا [illegible] الكثرة التقديرية [illegible] الى [illegible] بالوحدة [illegible]
بانه انما هو الصورة كما بين في موضعه [illegible] فيما [illegible] في [illegible]
الحقيقية واما الكثرة [illegible] الا [illegible] الصورة [illegible] التحقيقية
الى احدهما [illegible] التقديرية [illegible] او [illegible] تقديرا [illegible]
[illegible] في الاشارة قوله [illegible] الازل [illegible]
لان ما [illegible] انما هو [illegible] متصفا به [illegible]
و[illegible] عليه [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] والعلم [illegible]
والعلم [illegible] العلم [illegible]
[illegible] قوله اما [illegible] علم الغيب والشهادة [illegible]
الا على ثبوت [illegible] العلم [illegible] التفصيل [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible]
عدم علمه بالجزئيات على الوجه الجزئي [illegible] المشهور [illegible]
تحقيق [illegible] علم [illegible] الامر [illegible] انه [illegible]
على ثبوت [illegible] العلم واما التفصيل [illegible]
[illegible] قوله ولا يرد [illegible] الوجود [illegible]
الا [illegible] علم [illegible]
و[illegible] الجزئية [illegible] على [illegible]
هو [illegible] والعلم [illegible]

او [illegible] على ما قرر في مختصر الاصول [illegible]
[illegible] الشيخ في [illegible] بعض [illegible]
[illegible] على [illegible] قوله [illegible] الافعال المتقنة [illegible]
الى افعال المتقنة لا [illegible] على العلم [illegible] الجزئي [illegible]
افعال [illegible] جميع [illegible] قلت هذه الدعوى [illegible] في صحتها [illegible] جميع افعاله
لا يخرج عن الاتقان [illegible] متضمن للمصلحة [illegible]
متضمن [illegible] فهو متقن [illegible] الاتقان [illegible]
واظهر بيت [illegible] خطابه [illegible] قوله [illegible]
[illegible] جميع الافعال [illegible] والمصالح [illegible]
[illegible] الافعال انما هو [illegible] على المصلحة [illegible]
[illegible] هذا [illegible] في هذا الكتاب [illegible]
فلا يرد [illegible] الافعال [illegible] الاعتزال [illegible] الافعال
المتقنة على علمه [illegible] بالتفصيل [illegible] الفاعل المتقن [illegible]
على [illegible] لا [illegible] الافعال [illegible]
[illegible] والمعنى [illegible]
[illegible]
علمه [illegible] وما بعده [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
الاستدلال [illegible] علم الشيء [illegible] قوله هذا [illegible]
علمه [illegible] الافعال المتقنة [illegible]
[illegible]
والمركبة [illegible] المجردة [illegible] كونه [illegible]

الوجود كان حالا بتغير ذاته فكان حادثا وحينئذ معلولا وحاصلا في ذاته لصدق من جهة [illegible] لا تكون كذلك
انما هو من لزوم او بتغير هو منزه العالم بالعقل الموجب لتقدم العقل بحصوله لم كونه عالما بالحقيقي
المعلوم واما ان دون تفصيل الموجودات الى ذكرها المعنى الشيخ فان رجح حالات ان الجودة [illegible]
الواجب وصفات الصانع وقد جعل ان العلة الاولى مع قوة [illegible] قدرته [illegible] الكاشف
ان قال الشيخ في الشفاء ان الواجب الوجود يجب ان يكون علمه بما فات [illegible] عن الآن وما سيكون المتغير
فيتوقف لفعل ذاته ان يتغير لايجاب يكون علمه على الوجه المتعلق الحادث من الزمان والدهر فلم
المتطرق حال الى الوجه المخصوص على الوجه الكلي [illegible] اما [illegible] كلام
ما ذكره صاحب المحاكمات فلا يرد عليه الاعتراض فانه قال في شرح هذا الكلام والاحوال المعينة
من الازل الى الابد معلوما له لكن حصل في علمه [illegible] وكذلك [illegible] ويكون واحد [illegible] بالنسبة
في علوم المحكمات هذا ولا يلزم على هذا ان يكون العلم بالجزئي المتغير متغيرا انما يكون كذلك لو كان
زمانيا واما على الوجه المخصوص من الزمان فلا فان قيل ادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة
انما يكون بالآلات الجسمانية بل انما هو بالحس [illegible] لا بالقياس الى الواجب [illegible] كما صرح به المحاكمات
وقد تشنع بعض المحققين على المحقق الطوسي حيث قال هذا السؤال انما يرد [illegible] لا على ما حققنا
وبعد بيان حاصل كلام الشيخ هكذا ينبغي ان يحقق هذا الكلام ويحرر [illegible] الجزئيات في الاوهام اقول ما
حققه انما يتم على القول بان الوجود واحد وان الحق [illegible] انما يتحد ذلك [illegible]
الاعتبارات وان لا نسبة المباينة بين العلة والمعلول الا بالاعتبار وان الاعيان الثابتة
ما شمت رائحة الوجود وعلى هذا التحقيق ما لا يخفى كما علم مما سبق ولا يخفى ان القول المذكور
وراء طور العقل والشيخ بصدد المطالب الالهية على طور العقل في التوفيق بين [illegible] العلم
بين علوم الصوفية ايضا [illegible] العارف [illegible] المحقق
[illegible] لم يحمل كلام الشيخ على ما حمل عليه المحقق الرازي كما ذكرنا قوله تحقيق لذلك الاحكام الكلي
بعارضه في بعض الصور [illegible] الحكم الكلي [illegible] بان يقال [illegible] بالعلم [illegible] المعلول
فيما على الواجب الجزئي المتغير فان هذا الحكم لا يجري فيهما [illegible] الاول علة [illegible]

ان فيه تامل ما ذكره في حاشية [illegible]

والخفي معلوما ازليا فهو ان الواجب لا يكون محلا للتغير ويلزم من علمه بالجزئي المتغير كونه
كذلك [illegible] ان العلم يجب مطابقته للمعلوم فيلزم ان التغير في علمه وان مطابقته الواحد
للامور المختلفة [illegible] بالجزئيات المتغيرة عن المجردات لكن [illegible] المتغيرة اخفى غير
مدركة بوجه جزئي [illegible] عندهم من توقف ادراكها على الآلات الجسمانية والجواب [illegible] المحققين
ان العلم اما اضافة او صفة حقيقية ذات اضافة وعلى التقديرين لا يلزم التغير [illegible]
ولا في صفاته الحقيقية واجيب [illegible] الآلات الجسمانية تم كلامه في تصويب ان يوضح بيان هذا
المطلب وهو علمه تعالى بجميع المعلومات مع عدم علمه بالجزئيات المادية على الوجه الجزئي بل الوجه الكلي المنحصر
في [illegible] وهو ان يقال العلم بالعلة يوجب [illegible] لا يخفى ان كون العلم بالعلة موجبا
للعلم بالمعلول [illegible] مع توقف ادراك المتغير من حيث هو كذلك على الآلات الجسمانية يثبت الحكم
المطلب من غير تحقيق بخلاف ما اذا فصل هذا المطلبين احدهما علمه بجميع المعقولات والثاني
من امتناع كون الواجب موضوعا للتغير فانه يلزم في تحقيق الثاني ما عارض في تحقق المعقول
كما عرفت قوله حاصل مذهب الفلاسفة ان تحقيق [illegible] عليهم [illegible]
فان المحققين ان الكلية والجزئية صفتان للعلم وربما يوصف بهما المعلوم باعتبار العلم اقول
اخذ هذا المحقق من تقسيمهم العلم الى الكلي والجزئي وتفسيرهما بالصور العقلية وهي للعلوم
وهذا انما يتم على القول بان [illegible] في الذهن ماهيات الاشياء على ما هو التحقيق واما على مذهب
القائلين بحصول الاشباح فوصف الصورة بالكلية لان المعلوم [illegible] هو مشبه به [illegible]
الصورة العقلية عين الماهية على ما هو التحقيق بل صرح في الشفاء بان الماهية [illegible]
صورة عقلية فالصورة متصفة بالمطابقة من حيث انها صورة عقلية ومن حيث [illegible] متصفة
بالكلية [illegible] من حيث الماهية فظهر ان الكلية والجزئية صفتان للعلم وان المعلوم [illegible]
الصورة العقلية حاضرة في نفس شخصية جزئية فلا تكون كلية فالصورة من حيث انها حالة
في نفس شخصية جزئية وهي من حيث انها [illegible] كلية من حيث مطابقتها الكثيرة [illegible]

موجودة في الخارج فان تشخص بتشخص عمرو وكانت جزئية يكون كلية قال الشيخ في الشفاء والمعاني
فالمعقولة في النفس من الانسان هو الذي هو كلي والكلية لا لاجل انه في النفس بل لانه يعتبر
الى اعيان كثيرة موجودة او متوهمة حكمها عنده حكم واحد واما من حيث هذه الصورة هيئة
في نفس جزئية فهي احد اشخاص العلوم او التصورات وكما له ما ذكره في تعليقاته على الشرح الجديد للتجريد وهو
ان الحق انه باعتبارات مختلفة يكون جزئيا وكليا فلذلك باعتبارات مختلفة يكون كلية وجزئية
من حيث انها هذه الصورة وصورة حالة في نفس جائز من صور النفس فهي جزئية من حيث انها
تشترك فيها كثيرة فهي كلية ولا منافاة بين هذين الامرين هذا واعلم بيت كون الكلية
والجزئية من صفات العلم يكونهما من المعقولات الثانية لانه لا يستلزم كونهما من صفات العلوم
فان الوجود الذهني من المعقولات الثانية مع انه صفة المعلوم لكن لانه يجوز ان يكون الوجود الذهني
فيه المعلوم صفة للمعقولات الثانية مع يكون موصوفها الماهية مع جهة الوجود الذهني او معه
لكلام الشيخ بل لابد والتجريد بل المعتبر في المعقولات الثانية ان يكون الوجود الذهني مناطا للوصف
على ما فهمه الشيخ في تعليقاته على الشرح الجديد للتجريد ان الماهية بعين الوجود يجب خارجي و
انما يتميز في خصوصيات التصورات فقط فيكون حالا ذهنيا فافهم بقي انه على ما ذكره الشيخ
الجديد من الفرق بين العموم والخصوص يكون الكلية والجزئية صفتي المعلوم وان كان حصول
هيئات الاشياء لكنه يشتق [illegible] قوله بناء على ما اشتهر بين المتأخرين من ان التشخص
لا نوع له [illegible] التشخص امر زايد على الماهية النوعية نسبته الى النوع نسبة
الفصل الى الجنس فيكون ذاته عندهم مركبا من الجنس والفصل والتشخص وكما جعلهم الجنس بانضمام
الفصل نوعا متميزا عن المشاركات الجنسية كذلك جعلهم النوع بانضمام التشخص متميزا عن المشاركات
النوعية وجعلوا الامر المسمى بالتشخص متشخصا بذاته اذ هو تشخص لا بتشخص اخر والا يلزم الدور او التسلسل
هذا يكون [illegible] الكلي [illegible] مختلفة بالحقيقة [illegible] ويكون [illegible] بالماهية النوعية
التي هو بعض ما هو الخارج فتوابعها فيكون هذا الامر موجودا في الخارج لا بمعنى على وجود ذهني

تفصيل الله [illegible] الاشتراك [illegible] من [illegible] الوجود [illegible] الخارج [illegible] الجنس [illegible] الفصل [illegible] النفس [illegible] هو الوجود الذهني فمن المتقدم

الكلية والجزئية في الخارج كما ذهب اليه المحققون وعدم وجوده فيه كما ذهب اليه اولون ثم ان هذا
الامر في الخارج يكون ما ذكرنا لانه لا يلزم ان لا يختلط العلم بالمعلوم فيما العالية قوله ان
هو مثبت التشنيع على الحكماء بانهم يقولون علم الواجب بالجزئيات وانهم لا يعتقدون احاطة علمه تعالى
بجميع المعلومات مانع عن ذلك علوا كبيرا في تعليقاته على التجريد فان قلت لا وجه لهذا التشنيع
عليهم وهو طلبهم على نحو يتعلق ما عن علمه تعالى اذ لو جعل الكلية صفة العلم دون المعلوم
لا يرد عليهم الكلي لو اجل التشخص [illegible] فالمعلوم الكلي جعلهم صفة المعلوم
كلي التخصص فقد جعلهم صفة المعلوم والعلم اي على دخول التشخص وجه فانه على ما ذكره
الا بل من كونه التشخص بجميع التمييز الخارجي انما المعلوم له تعالى ما عنده وعدم التشخص
مانع للحقيقة النوعية لكونه الاختلاف بين الكلي والجزئي [illegible] مثلا الانحو الادراك
فانه انما هو اذا كان محفوظا بجوارحه معينة محدودة وكان يتعلق به الحس كان جزئيا و
اذا كان يتعلق به الادراك مجردا على تلك الامور فالادراك التعقلي كان كليا قوله لم
في توحيد الطبائع ان نفس تصوره يمنع من الشركة اي نفس هذا النحو من الادراك التعقلي
مثلا بل هو هذا المذهب لا جزئيا و[illegible] ان نفس مانع من الشركة من حيث
انه متصور مع قطع النظر عن جميع ما يعد [illegible] المتصورة جعل من هو الثانية
ما اشتهر من المتأخرين للتشنيع على الحكماء على طريقهم [illegible] الموضوع عن عليه
عن ذلك علوا كبيرا فانه [illegible] مذهب [illegible] المفهوم [illegible] التجريد
وان حمل [illegible] على جعل التشخص [illegible] التشخص [illegible] قوله [illegible] فان التشخص
امر جميع ما كان التشخص [illegible] التشخص في كونه متشخصا [illegible] نوع الكلي
الا انه [illegible] يكون موجودا في الخارج قلنا لو كان يلزم التشكيك في الوجود
[illegible] من الاعتبارات [illegible] على ما تقدم انه يكون
لو نوع انما هو في الوجود الاعتبارية قوله بل لا معنى لكون التشخص عين افراد نوع [illegible]

اذ يلزم عما اشتهر بين المتأخرين تفاوت الكلي والجزئي بامر حقيقي [illegible] الكلي [illegible] فيلزم كون الجزئية والكلية صفتان للمعلوم وهو خلاف التحقيق على ما سبق منه

الى زجية فح يمكن ادراكها منها بخصوص التعقل لوجودها عينه اما الجلية لكن يلزم الدور و
التسلسل هذا التقرير ايضا كما يظهر عند التامل في ما ذا فات تشخص الوجود الذي هو في ذاته امتياز
عن جميع ما عداه فان قلت انه حصة من حصص المطلق فتكون مغايرة لحقيقة المطلق وكذا حقيقة الحصص مع حقيقة الحصص
محقق فنقول لا يعقل ان الوجود ام اعتباري لا وجود له في الخارج الا الموجود او التشخص او الوجود
الواجب تعالى على ان منع جواز الوجود هو عين حقيقة الوجود و لا يشك ان الامر الاعتباري لا يتميز
غيره الخارجي لانا نقول التشخص حاصل بحكم العقل باعتبار الاشياء بعضها عن بعض و لا يشك ان
العقل اذا لاحظ الماهية الموجود الوجود الخاص بحقيقة السواد مخصوص يحكم باعتبار تعاقب
الموجود بوجود حقيقة السواد آخر فان قلت العقل لا ينتزع الوجود من الماهية
الا بعد التشخص فكيف يكون الوجود مشخصا قلت هو كذلك في الوجود المطلق واما الخاص فينتزع العقل
فيحكم بكونها متشخصة ثم يحكم عليها بالمطلق المشترك بين الخاص فان قلت الحكم بالمطلق مقدم على الحكم بالخاص
من حيث هو معقول لا مطلق هذا واعلم ان التشخص او ان كان عين الوجود باعتبار الذات مغاير
باعتبار ففي ان الوجود امر اعتباري يتميز عنه العقل كما في التشخص قال انه في تعليقاته على
على التجريد والذي يتحقق من كلام القوم ان الماهية الموجودة انما يتشخص بنحو الوجود بل التشخص
نحو الوجود الخاص بها لا يعرف ان الوجود من حيث يتشخص لا تعقل له الا من حيث تشخصها بالوجود بل بنحوه كما ان الوجود مبهم
سيال الا ان ذكره بجهته بحث از اطلق على الامر بجعل موجودا بجعل متشخصا بالوجود والتشخص
متحدان بالذات متغايران بالاعتبار كما نبه عليه المحقق الدواني وغيره انتهى فاما مقارنة نحو الوجود
الخاص فبقي ان التشخص من الوجه المغايرة كتشخص الاعراض مخصوصة فيتميز زيد عن عمرو لا يرجع
الى الوجود فينضم اليه فيصير المجموع متشخصا على الحق فتامل وتشخص الاعراض التي تسمى متشخصة هي
عنوان التشخص وليست هي متشخصة وكذلك لو فرض تجريد عن جميع الاعراض الخارجية يعقل متشخصة
من الشخص ان تشخصها باقي كما لم يتبدل جوهرها ولما كان الموضوع من جملة علل اعراضه كان
من جملة مشخصات الوجود لذا لا يجوز عليها الانتقال فلو انتقل الوقف تشخصها ايضا لزم الدور

وهذا الكلام يحتمل ان يكون موجودا ... الوجود ... [illegible]

الوجود فلذا اثبت في تعليقاته على التجريد المحقق الشريف اذا كانت مجردة عن متعلق الوجود فشخصه
تمام ماهيتها نوعها وانحصر نوعها في افرادها وان كانت مادية ينتشر في الافراد يجب ان تتشخص
حصول المادة من الاعراض لا يخرج ان تكون الاعراض مشخصة لها حقيقة وان الامر بالعكس كما ليس
بجميع الصورة الذهنية مثلا بخصوصها كما يرى من تلك الحصص مقارنة للاعراض مخصوصة بل بجميع اوكل منها
لصورة مقارنة لكل من الاعراض خارجة عن قوام الكلي وقد يطلق عليها المشخص بمعنى آخر
عنوان التشخص وعلاماته انتهى وينبغي ان يعلم انه كثيرا ما يسمى التشخص مشخصا كما يسمى العرض مشخصا
بل المشخص في الحقيقة هو التشخص فلا منافاة بين ما ذكره آنفا في تعليقاته على التجريد من قوله
بل المشخص هو نحو وجوده اي قوله بين ما قاله ان من ان التشخص هو الوجود بحق ق
العوارض الموضوعة لها حاصل كلية فانا جاءوا في اخره في احدى المقولات وجعلنا
ما ذكروه من ان المشخص لا نوع له كان في تعليقاته على شرح التجريد وما ذكره من ان التشخص
لا نوع له لا يطابق اصول القوم فانهم حصروا الممكنات في المقولات العشر جوهرا وعرضا ان التعليم آنكو
لا ينبغي ان يذكر ذا كثيرا اذ جاء عنا فليس في الممكنات عندهم التشخص لا يكون له حقيقة نوعية ا
انتهى وفيه نظر اذ المراد من القول المذكور ان كل ما ذكره ذاكر يصدق عليه انه من
المقولات لا ان كلما ذكروه ذاكر لا بد ان يكون واحدا منها على التعيين والا لزم حصر جميع المفهومات
بالاعراض الاضافية ونحوها فلا يلزم ان لا يكون في الممكنات تشخص لا يكون له حقيقة نوعية بل
الدليل الدال على نوع الجنس عن العقل عن بعينه انه خارج عن التشخص ضرورة انه لا يجوز
ان يكون جنس التشخص عين التشخص لانه من الاجزاء المحمولة مع التشخص وجودا والمعقولات كذا ذكره
بعض المحققين في تعليقاته على حاشية التجريد ومن هنا ظهر ضعف ما ذهب اليه حجة الاسلام الامام
الرازي من ان بعض العقلاء في هذه المسئلة فانه اذا لم يكن لبعض الممكنات حقيقة نوعية
فلا يلزم من ادراكها بوجه الكلي ادراكها بكنهها ولو لم يلزم فيوجد بعض المعقولات على
علمه بما حاصل ان الحقيقة فهو الادراك وهل هذا الا تعقل عجيب نشأ من ذلك وكيف

او من العقل والآلة من الجهة التي هي حاصلة في محل مخصوص فقط لان [illegible] فنظر
فيه حتى قطع نظرا عما هو اللازم زمانا ينبغي ان يعلم في هذا المقام ان منع الاتحاد بالذات والتغاير
بالاعتبار فيتجه والمعلوم ان ما يحصل في العقل لو عرى عن اعتبار حصوله في العقل وكونه موجودا
فيه لا يخرج عن الموجود العيني المعلوم فلا يعتبر في احدهما ماهية العلم والا فالحاصل في
بالحقيقة امر معلوم كما يفهم من ظاهر كلام الشارح في الاتحاد حيث قال التحقيق المعقول المعلوم الموجود
وبهذا يندفع لزوم اتحاد التصور والتصديق عند تعلق التصور بالتصديق كما ذكره بعض
الفضلاء من المحققين في تعليقاته على حاشية المطالع فلا يرد ان التشنيع لا يندفع
الا بجعل الكلية والجزئية صفة العلم دون المعلوم فيلزم اتحاد وهي ثابتة قوله الزام الكلية
لا يبعد عنه التوقف الجزئي يتوقف على الاجزاء فلا يلزم ان يثبت الكلي الا بجميع الجزئيات
على التسوية قوله لو علل النفس والعقل العقل لصح صدوره عن ذاتي وقد يتوجه اوقف
في توقف العقل على التصور الجزئي مطلق انتهى ويجب الكشف وبحسب الكلام بان يمنع لزومه
فرد الا بطريق المعية والبدلية لان الكلام قبل تحققه في الكشف في الواقع لا بعده
ثم ذكر لزوم الترجيح بلا مرجح في التمثيل مثال فرض علة توقف القول بما [illegible] الشمس ومن حيث
على تقدير القول بما [illegible] ولكن يظهر من توفيق ان الكشف في الواقع وان امكن
الاشتراك كان لا يخفى على المتأمل قوله ولكن يتوجه في الكشف ان ما قيل في جواب
من ان النفس مع الارادة الكلية امر قادر الفعل التي هي حاصلة في تلك الجزئية ام غير قادر
يستحيل ان يقتضي امر غير قادر والا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة لا يندفع ذلك
بل هو دليل آخر كذا في تعليقاته على شرح التجريد والمراد بالامر الغير الذي هي الآلة
مع الارادة الجزئية للحركة الجزئية ومعلوم كون الارادة في الحدوث وحداثه وفي الشخص
الحركة بمعنى القطع والمراد بحدوث تمامها ان لا يجتمع اجزاؤها في حدوث مطلق اذ لا وجود
الا في الخيال او كلا في عدم قراره بهذا المعنى كما في اجزاؤها حدثت في الخيال او

في الخيال منعا جزئيا المنع هو الحصول في الآلة الجزئية بحصول هذا القدر وان الحق
ان ما للشيخ الرئيس في هذا المقام لا يتحصل الا بمعرفة زمان هذا ومعنى ان ما يقول لا يمكن كون الارادة
الكلية مطلق فان ما يمكن وجوده من الارادة الجزئية فان لا جواز في الوجود لكونه حدوث الى ما يظهر
كذلك فتقول قوله والعلم بجزئي من الحق يتبع المعلومات قبله على جواز ماورو هي ان اتحاد العلم
الازلي بالجزئية قد ذهب الاكثرون الى ان العلم الازلي لا يتعلق بالجزئي من حيث هو جزئي بل اذ لو تعلق به
وهو المراد من الوجه في المحل الازلي الذي نقل عن افلاطون حيث قال ذكر في الحكمة والحق ان الاختلاف
في التعقيبات لا يطابق الكلية وجود المجردات وما ارادوا بالمثل الافلاطونية هذا المنع في التعاليم
وقد نقلوا الشيخ في الهيات الشفاء حيث قال شيء نسبه افلاطون من ان الصورة يوجب وجود مثالي في
شيخ لما ان الذي معنى الانسانية موجود فليس بيان معقول مفارق وان لا يوجد وجعله الطبيعة
واحد منهما وجودا في الوجود المفارق وجودا خياليا وجعله الطبيعي من الامور الطبيعية
صورة مفارقة هي المعقول ايانا يعقل العقل اذ كان المعقول امرا لا يفسد وكل محسوس يفسد
فهو فاسد وجعل العلوم والبراهين تنحو نحوه واياها يتناول وكان الموصوف بافلاطون وجعل
سقراط لو كان في هذا الرأي يقولون ان الانسانية معنى واحد موجود يشترك فيه الكثير فوجب
مع بطلانه ان يبقى المعنى المحسوس المتكثر المنقضي هو الوجود المعقول المفارق قال الامام في الملخص
في المبحث الاخير والمنقول عن المثل المنقولة عن افلاطون انه لابد لكل طبيعة نوعية من تحقق
باق ازلا ابدا ويحتمل ان هذا القول مذهب الوجود ولكنه فيه وحكم انه يجب ان لا يكون في كل
لا شيء موجود هذا الحيوان فانه الذي هو من هذا الحيوان موجود الانسان منتزع من افرادها
الكلي في المحسوسات المختلفة في الوجود في ذهنه وخارج فما الامر الكلي منتزع لها من الكلي المحسوس
المختلفة ولكن اجزاء الشبهة فنه هذا الكلي في المجردات فلا بد من ان يجد انه يوجد
على طبق الوجود ونقل عن الامام الرازي انه نقل في الملخص الكلية عن ارسطو انه ابطل مثال اوجب
على الاجزاء المذكورة عن افلاطون وذهب محققون الى ان المثل الافلاطونية عبارة عن الصور المعقولة

او حيث ان العقل لا اجزاء له يلزم تحقق جنس النوع من الاجزاء المتحدة وجودا والمركبات متباينة ولا اجزاء له الخارجية عنه اذ يلزم تكرار جزء في شيء واحد

ثم ان من ادعى هذا علم بان ما من موجود الا علم بوجه الكلي ووفق بجملة واما لم يثبت عند الامام فافهم

بلغ ... المنقول ... العلامة ... المقابلة

في امثال الغائبة في عالم الاشباح المتوسط بين عالم العقل والحس لانه المزيد بريا من الحس والحق
مجردا من الصور فانهم اثبتوا عالما رابعا سموه عالم المثل المعلقة [illegible] وعالم الانوار وهو
العقول وعالم المثال والخيال وعالم الحس والشهادة ومظاهر تلك الصور قد تكون المرايا [illegible]
الصقيلة وقد يكون الخيال وهو جزء من القوى الجسمانية وتلك الصور موجودة قائمة بنفسها ولا
لا تختلف رؤيتها باختلاف مواضع الناظرين والمرآة الثابتة بجسم لا تختلف [illegible]
في الهواء [illegible] في المرآة شيئا اعظم من المرآة لا شيء [illegible]
موضوعه وذهب صاحب الاشراق الى ان ما في المرآة [illegible] جسماني [illegible]
[illegible] مجردة عن المادة قائم بذاته [illegible]
[illegible] النبات والحيوان [illegible] المختلفة في النبات والحيوان [illegible] بسيط [illegible]
بجميع هذه [illegible] الارباب [illegible] عليه السلام ان [illegible]
[illegible] من فطرات نزل [illegible] وقال [illegible] جبرائيل [illegible] النبي [illegible] الارباب [illegible]
هي المثل الافلاطونية ونقل عنه انه قال [illegible]
وافلاطون [illegible] متفقون على ذلك واكثرهم [illegible] افلاطون [illegible]
انه [illegible] النفسانية والتعلق [illegible] البدنية [illegible]
او [illegible] كبطليموس [illegible] ارباب الارصاد الجسمانية [illegible]
من [illegible] من كلامهم [illegible] علوم كعلم [illegible] والنجوم [illegible]
[illegible] الحكمة والنبوة [illegible] ارصادهم [illegible]
للكلام [illegible] فان [illegible] الفكرة [illegible]
[illegible] وبهذا [illegible] عن [illegible] وخاتم النبوة [illegible]
من [illegible] الامم [illegible] من اهل الحكمة [illegible]

بلغ تصحيحا ... المنقول منه

الشيخ [illegible] الكثرة في الوجود [illegible] العالم الاول [illegible] الرب
في عالم [illegible] في عالم العقل [illegible] في عالم الحس [illegible] الارباب
في عالم العقل وبالعكس كما ذكره الشيخ [illegible] الافعال [illegible]
وفلا [illegible] بذاته [illegible] بذاته [illegible]
لذاته ان يعقل الكثرة [illegible] الكثرة [illegible] متقومة بها [illegible]
ترتيب كثرة اللوازم [illegible] اللوازم اضافية
وكثرة [illegible] كثرة [illegible] وحدانية ذاته [illegible]
[illegible] جميع [illegible] المتعلق [illegible]
[illegible] المتحيزات [illegible] اللوازم [illegible]
او متخيلا [illegible] معقول [illegible] بذاته لذاته [illegible] وقوله [illegible] الكثرة
[illegible] الاول [illegible] بذاته [illegible]
للكثرة اللازمة [illegible] معقولة [illegible] مترتبة [illegible]
عن حقيقة ذاته [illegible] المعلول عن [illegible] متقومة بها [illegible] اللوازم
المعلول [illegible] اللوازم [illegible] ذات العقل
مباينة [illegible] الكثرة [illegible] الواحد [illegible] والوجود
لا [illegible] الواجب [illegible] الصورة المعقولة [illegible] انتهى
وتقرر [illegible] حقيقة ذاته [illegible] اي تعقل
[illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] فان تعقل [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] حقيقة ذاته معقولة [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible] الصور [illegible]

بحيث تكون كنسبة الى الاربعة ثم وفي تعليق الشيخ على عقل اي عقد من عقل الفلسفة والمفصل على ان يكون
عقلا فاعلا انما حصل من هذا التوضيح انه علم بالكليات فقط الكلي وما يتعلق علمه بالجزئيات
بجهتها حتى ذكر المحقق انه اذا كان جاهلا بالجزئيات لانه ان علمه في حضور بعض المعقولات
عن ما حصل بعده فانه الفاعل الى اخر ما ذكره ويعلق على كلام الشيخ وابن على العلم الحضوري
الذي هو حضور ما حصل لكمال [illegible] الاولية هو انه يلزم على ذلك ان يكون الشيء الواحد
قابلا وفاعلا واحد كون الشيء محل المعلولية وكونه مقتضى [illegible] بغير سببية ولا اضافة [illegible]
ان يكون المراد بقوله وهو اما بان يكون عالما من تلك الصورة الفاعلية [illegible]
فيما هو فيه او بطريق العلم الحضوري [illegible] وعلمه بهذا الكون علمه بعين ذاته والاشياء [illegible]
الشق فقط قوله والا لم يجز من نفسك انه [illegible] كون العلم بالمعلول نفس المعلول بان الصورة
الحاضرة في نفسك معلول لك ويتعقل ايجادها بنفسها من غير [illegible] فيلزم الصورة مع انك
لست عليه مستقلا قوله بل انما تعقل [illegible] المتعقلة بذاتك [illegible] وتعقل الصورة
الاولى اعتبار كونك عالما بتلك الصورة بذر الصورة [illegible] باعتبار كونك عاما لتلك الصورة منكشفا
والثانية اعتبار كون تلك الصورة منكشفة بها المعلوم عندك واعتبار كون تلك الصورة
منكشفا بها بنفسها عندك ومن هذا العلم حال لتركيب قوله ولا يتخطى [illegible] فيما يتوهم من ان
منشأ العلمية للصورة بنفسها انما هو الحلول دون المعلولية [illegible] الحلول الشرط
حصول تلك الصورة [illegible] عقلها تعقلا بنفسها فلو حصل لك بوجه آخر غير الحلول
لحصل التعقل المذكور قوله واذا تقدم هذا فاقول انه لما كان [illegible] المنتظم [illegible] بالمنتج
الى بيان [illegible] على الاجابة [illegible] ان المبدأ الاول عالم بذاته [illegible] ذاته
المعلول والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول [illegible] حصل المعلول نفس تعقله
فانه لما كانت التعقلات [illegible] بل تغاير الاعتبار
[illegible] قوله ثم لما طابقت الجواهر العقلية

العقلية ان جميع ما ينبغي ان يكون عليه في حقيقة بالفعل بالمقارنة [illegible] ان الوجود [illegible] صورة
في جواهر العقلية وهو ما يتصور فيها حاضرة عنده في فن الخطابة قوله من [illegible]
انه ذكرها المحقق الطوسي في شرح الاشارات [illegible] على الشيخ من كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا
وكون الاول موصوفا بصفات غير اضافية ولا سلبية وكونه محلا لمعلولاته الممكنة [illegible]
وكونه لا يوجد شيئا مما يباينه بذاته بل بتوسط الامور الحالة فيه [illegible] قوله فانت تعلم
ان محقق الاشياء [illegible] الاول ان [illegible] الاول عن الصورة القائمة بالنفس لا [illegible]
قوله بل [illegible] ويكون [illegible] لان المراد [illegible] بالحصول [illegible] عن الشيء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] للمعلول [illegible]
[illegible] قوله [illegible] من [illegible] قوله ان المعلول الاول [illegible]
[illegible] في حكم [illegible] والعقل الاول [illegible] من المبدأ الاول [illegible] الوجود
من [illegible] جوهرية [illegible] العقل [illegible] الصورة
الفلكية [illegible] النفس الفلكية [illegible]
[illegible] والوجود اللازم [illegible]
الى المبدأ الاول [illegible] الجواهر القائمة بنفسها من [illegible] المتفصل [illegible]
حكمة [illegible] من [illegible] تلك الجواهر [illegible] لان علمه [illegible] موقوف [illegible]
[illegible] الجواهر [illegible] قوله
[illegible] العقل [illegible]
بالجزئيات المادية قوله [illegible] تلك الجواهر المجردة معلولة لذاته [illegible]
[illegible] الجسمانية [illegible]

المجردة تحصيل مرتسم فيها صور الحوادث المادية لا يلزم اتفاق كونها عالمة بجميع المعلولات بناء على انه
مبني على كونها معلولة لذاته في ذاته على ما يقال عليه من ان العقل لا يحتاج في ادراكه
بحصول صور ذاته لذاته الى صورة غير صورة ذلك الصورة والا لا يكون كذلك بل نفس ذلك
المجردة ايضا فانها امتنع كون الواجب الحقيقي مصدرا لذاته لكثير من الوجوه يرد عليه انه
خلاف ما هو التحقيق كما سبق تحقيقه من النقل وان بحث عن الاشارات الحق والتوجيه قوله وليست
مكان الا ان ثمة لان يرتفع ليس الا لا تحصل مرتسم فيها الماديات ويكون هي علم التام فيها فرقه
عنه والا وهو ان بل لعرضه يمكن الجواهر ان الاعراض انه يجرد عليه انه لو اريد هذا يقتضي
الجواهر المجردة معلولة لذاته بذاته تحصيل لها وعلوم عقلية ادراكه دون الصور الحاصلة فيها
معلومات ما انتزع الجواهر فهو ايضا خلاف التحقيق من استناد الممكنات كلها اليه ابتداء وكون
كثرة معلولة له وهو اريد ان الجواهر معلولات لذاته بالاستقلال الذي يختلف النفوس فانها
ليست مستقلة وان كان المؤثر هو فقط فيرد عليه انه لم يشترط احد في ان المعلول لكونه معلوما
للفاعل ان يكون معلولة من جهة الذات والاعراض رحمه فلا يكون كذلك
معلومة بذلك الاعتبار فيرد عليه انه لم يشترط احد في كون المعلول علما حصوليا الاعتبار رقيق
ليس بشيء مما ذكره الشارح بهذا الكلام فان كثيرا من كلامه رموز لا يتبين بالعقول ولا
[illegible] ما ذكر نقل عن بعض تلامذته انه قال كون شيء تعليقا [illegible] على بعض من افضل [illegible]
اكمل [illegible] التحرير قوله الا انه تحقيق اجمالي يلزم الخ وهو ان المعلول الاول
بالاختيار قوله يتوقف عليه الاختيار فيرد عليه انه يتوقف من كلامه ان الاختيار
بعنوان القدرة متوقف على القدرة ولم يثبت [illegible] السبعة او الثمانية وايضا
من تغيير الاختيار [illegible] وتفسير القدرة بما يجيء ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
ان القدرة والاختيار [illegible] والقول بان القدرة [illegible] البيان لا ينفع
في [illegible] فان الاختيار لا يتوقف على الارادة [illegible] واجيب عنه بان

بان المراد يتوقف عليه الصدور بالاختيار الكلام في لانه نفس الاختيار رقيق العبارة
ما في هذا ويمكن ان يقال ان من الاختيار يتعلق بالقدرة وان يستند الايجاد توقفها على
الصفة الحقيقية فانه نفوذها عليه بالبديهة او الحجة الثابتة وتوقف على كل واحد منهما
ينافي للتقييد كما ذكره الفاضل قوله والالزم الدور اي التسلسل الا انه على تقدير كون الاختيار
الموقوف والموقوف عليه واحد وهو مستحيل الدور او على تقدير المغايرة والتسلسل فهو صحيح الدور
والثاني على تقدير عدم الدور قوله لا يكون صدور المعلول الاول بالاختيار اذ حينئذ يلزم الكثرة في الصفة
الحقيقية وهي العلم كذا قيل وفيه تامل قوله فيلزم ان يكون الحوادث وجودا ذاتيا في علمه في
زاد بعضهم فيلزم تكثر الصفة الحقيقية تعالى ذلك بل علوم اخر لينطبق الجواب بانه
بعلمه البسيط الاجمالي بعلم جميع الاشياء على التمام ورد عليه انه لا يلزم من صدور الممكنات
من جواب بالاختيار وجوب سبق العلم على الافعال الاختيارية وجود الممكنات الازلية
بل يلزم ان يكون له وجود في علمه قبل الحدوث كما في الافعال الاختيارية وان تشبث ما يتبع
نفي العلم عن الواجب في الوقت فهذه المقدمة كافية في اثبات الوجود النوعي للحوادث
في الازل فلا حاجة الى المقدمة التي تعقبها قوله لان الاختيار هو نفي السابق لوقوعه
الاعراض الى من على المحقق الطوسي المبني على انه في فعله بالاختيار يعرف جميع معلولاته بسبق
العلم على الافعال الاختيارية كما يدل عليه قوله الخ جعل انه لا يمكن من ذلك المحقق
السؤال الاول انه يلزم في قدم الحوادث بناء على وجوب سبق العلم على الافعال الاختيارية
فيلزم وجود الحوادث في علمه في الازل فيجب قدمها المتوقف علمه بها على امتناع قيام الحوادث بذاته
تعالى والكون في ما بذاته في الوجود العلمي الى ما يتوقف عليه ما في قبل ان قدمها في الوجود
الوجود قدم لحقيقته لانه يلزم الكثرة على ذلك التقدير والجواب انه بعلمه البسيط الاجمالي
يعلم جميع الاشياء فيجوز قيامها به في الوجود العلمي لعدم لزوم الكثرة وقدمها باعتبار هذا
الوجود قدم لحقيقته ونظر فيه بان في الجواب على السؤال الاول بان الاختيار على ما المعتقد متبع

اي حتى كونها محض ذاته معلولا لانه [illegible]

الا بتعقيلين للزوم المنفى المذكور وهو قدم الحوادث ويمكن ان يقال انما العلم بالجواهر [illegible]
في الجمادات ... [illegible] العلم [illegible] اهل العلم [illegible] بالاختيار [illegible] فقالوا ويمكن ان
ان يكون هذا السؤال مبنيا على امرين احدهما لزوم [illegible] صفاته الحقيقية والثاني قدم العالم
[illegible] وجود الامور [illegible] المنفى [illegible] ولم يكن في جواب [illegible] في التأخر [illegible] قوم
العالم في الوجود [illegible] قدم [illegible] صفاته ويمكن ان يكون هذا السؤال [illegible]
علمه [illegible] وبعد تحقيق جوابه [illegible] على [illegible]
على كتب [illegible] المتكلمين وما يتفرع على مذهب الحكماء فافهم **قوله** [illegible] اجب
[illegible] الواجب [illegible] فلا يكون [illegible] مختارا وكون
الاشياء [illegible] هذا الوجود لا يبتنى على الاصل [illegible] عليه الاعتراض [illegible] المحقق الطوسي
وهو [illegible] فاعل بالاختيار [illegible] جميع المعلومات [illegible] فتحقيق [illegible]
فلا يثبت الاختيار [illegible] جميع المعلومات [illegible] وفي [illegible] الايجاب
[illegible] القاعدة [illegible] الاعتراض [illegible] من قوله [illegible] انه لا يمكن [illegible]
ذلك على التقدير [illegible] فتأمل فيه **قوله** واعلم انه [illegible] وهو كونه
[illegible] موجودة [illegible] وكونه وجودها [illegible] علمه بالذات **قوله** [illegible] على مذهب المتكلمين
وهو كون صفاته [illegible] على ذاته [illegible] على مذهب المتكلمين واما [illegible]
المذكور [illegible] **قوله** ومعنى العلم الاجمالي ان يكون العلم واحدا والمعلوم متعددا
[illegible] بان [illegible] المدرك [illegible] واحد [illegible] بسيطة [illegible]
[illegible] واحد [illegible] اجمالا لا تفصيلا [illegible] المعقولة [illegible]
[illegible] قال ابن سينا ان [illegible] العقل فان كان ملاحظا للتفصيل [illegible]
عنده فهو التفصيلي وان لم يكن كذلك فهو الاجمالي وقال [illegible] معقولة
[illegible] الاجزاء بالاضطرار [illegible] ولا يجب ان يكون الاجزاء ملاحظة [illegible]

صحيح

منفردا بعضها عن بعض بل [illegible] بسبب [illegible] والمقارنة [illegible]
يكون عنده حاصلة بسيطة [illegible] الاجزاء [illegible] من [illegible]
الشيء [illegible] الاجزاء [illegible] اجماليا [illegible]
[illegible] حاصل [illegible] بعضها عن بعض [illegible] التفصيلي
[illegible] بالعلم الاجمالي والتفصيلي واعلم [illegible] العلم
الاجمالي [illegible] العلم الاجمالي بل [illegible] العلم [illegible] التفصيلي عند
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] بالاجزاء [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] معلومة تفصيلا [illegible] العلم
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
من العلم الاجمالي والتفصيلي من ان العلم الاجمالي [illegible] العلم [illegible]
[illegible] اختلاف [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
[illegible] العلم الاجمالي والتفصيلي [illegible] الشيخ [illegible] المحققين
في حاشية المطالع [illegible] العلم التفصيلي والاول [illegible]
[illegible] وهو ان العلم يستلزم العلم [illegible]
[illegible] وبيان ذلك [illegible]
[illegible] الاجزاء

وهذا سؤال [illegible] على القول [illegible]
كما هو في السيد المحققين قدس الله سره فيما نقل عنه
على شرح المواقف

وازاله يتعقد لكونه وحصل في ذهنه فرتبها بلا خطأ وتميزه عن غيره وانما يلتفت اليه قصدا
فالاول هو العلم التفصيلي والثاني هو الاجمالي ثم انه اذا قصد تعقل المركب فلا شك
ان معقوله بالعقل الاول هو ذلك المركب اما اجزاؤه ففي معقولة بالعقل الثاني على ما في
الوجود الخارجي فان الموجود اذا كان مركبا كان معقوله الاول هو ذلك المركب لكنه لابد
له من اجزاء فانه في الخارج فوجوده تابع فظهر ان المركب اذا حصل في العقل كان مطلوبا
معقولا بذاته كان اجزاؤه ايضا لازم لحصوله في العقل لكن لا يجب كونها ملحوظة منفردا بعضها عن بعض في
العقل بل ربما يكون عنده حال البسيط اي مع انه يحصل تلك الاجزاء بلا اكتساب جديد فاذا
وجد ذلك المتصور تعقل الاجزاء تفصلت فيه مفصلة وعلم من هذا ان التفاوت بين الاجمال
والتفصيل يرجع الى نفس العلم بالمركب لا الى انقسام علم اجزائه فان العلوم نفسها يكون من حيث
بالعقل ممتازا بعضه عن بعض ... احاطة ولا يكون كذلك مع كونه معقولا بالذات ليس هو الاجزاء حاصلة
بين المحققين للرتبة ولا يخرج ان كون علما في صورة واحدة متحدا بالصور الكثيرة كما في العلم
الاجمالي عليها فان العلم من كون العلم واحدا والمعلوم متعددا متكثرا لا يلزم ان ينحل في صورة
واحدة على الاشياء مترتبة وان علوم متعددة بجميع الاشياء الى نفس ذلك علوا كبيرا فان قلت
هذا صورة الطلق المجموعي ولا يلزم وجود الاحد فيه بالتفصيل انما يلزم لو كان متحدا بالكل كصورة
وفرقا بين الاجمال والتفصيل بالترتيب وعدمه كما اعتبر جماعة من بعضهم تحقق التعقل الا
في المبصر لما يليق هو الجماعة قلت ان العلم الاجمالي عند التحقيق مرتبة التعقل
الوسط هو القوة المحضة وليس ان يعلم هذا المرتبة التي فوقه كما يعلم من بيانهم طريقة التعقل
المتقدمة عن الاخطار بالبال فلينظر عليك ان يقال ان الاجزاء مشاهدة معا ويشبه خطورا بالبال
وبهذا ما يقول بعدم الاخطار في الواجب واثبات التفاوت في معلوماته بحسب علمه لا يخلو عما فيه
الفهم الا ان يقال يكون علمه نوع اجماليا ليس الا بمعنى ان العلم واحد والمعلوم متعدد وكما ان كل
واحد من تلك المعلومات معلوم له بعلم ... واحد منها تحظ وملتفت اليه

له نوع انكشاف واحد هو عين ذاته والا خطار لكونه يتخيل انها بعضها عن بعض فهو من وجه اخفى
انفرادي بتشخصها من جميع الوجوه بل هو نوع من وجه مجهول من ... على ما هو شان الحال في الحيثية
في امثال المطالب ح من التفصيل الوزير فان مع جانب المجيب مثلا يعلم جوابها اجمالا قال
المحقق الرازي في شرح المطالع في بحث العلم الاجمالي لما اذا سئل عن مسئلة معلومة لنا فحصل
الوزير في جوابها بعد ان نعرف حال البسيط اي مبدأ التفصيل المعلومات الى في تلك المسئلة واذا شرعنا
في جوابها يترتب التفصيل الملوح والا حدا المعلومة والحق عند التفصيل تماثلها ولو تامل فيه علم
فيقين الجواب بها الكون حالة كان كل لا يعقل الاجزاء ... لكن لا الاكتساب في التفصيل يعرفه فيه
الحدية بان العلم الاجمالي علم بالقوة من حيث ذاته فليس في كل باقية المحذوفة ان عنده حال البسيط الذي
تفصيل تلك المسئلة فلم يكن علما بالقوة من كل وجه بل هو بالفعل تفصيلا الاجمال من جهة وبالقوة
نظرا الى التفاصيل المحققة في ضمنها وقد قال ثانية لو فرض ان الذهن في الحال كذلك ان يعلن ان فهم ... ترتيب
مسائل ومخرج المجيب في تلك الى ان عالم بتلك المسئلة لجميع اجزائها بالفعل وليس يشتمل ان العلم بطلاقه
من الاجزاء بالقوة فقد تم ان حال التفصيل لكونه والوصف مع المنطلق الذي هو نوع تقريب ترتيب الفهم
فلا يقصد عدم مطابقة للمعترض اذ يعلمه المسئلة في الحال وان كان تلك الحالة البسيط مبدأ
تفاصيل تلك المسئلة الا انه ذلك العلم الاجمالي في حد ذاته نوع مبدأ التفاصيل تلك والتعبير اجمالا
لما في حاشيته فوق تحقيق ذلك اي كون العلم الاجمالي علما بالفعل وكونه الوصف من الحال هو
التوضيح وتكلم التحقيق انا وجد الطريق لايضاحه على سبيل التعليق بحث ان معرفته في ذهن الطالب
الحق عنده والاول له نسبة الكتب المطلقة ممتنع ان تلك المعلومات الموجودة في علمه اي علمه
بالنفس او بذاته تعالى اي الذي حق بجزيئه التفصيلي باعتبار الوجود الخارجي لامتناع كون وجود الجميع علمه
الذي هو عين ذاته في مذهب الحكماء اذ يلزم كون ذاته شيئا للعالم ... معه وظاهرها
مع قدم ذلك علوا كبيرا انما خرج مذهب الجماعة باب الفقراء وانما ذهب اليه العارفون بالله من
بوحدة الوجود وان كل شيء حقيقة في الوجود الا انه يجوز ان يكون وجود الممكنات في علمه تعالى

علمه تعالى هو عين ذاته تعالى على مذهب الحكماء الذين ذهبوا الى ان كون ذاته تعالى منشأ للمعاني والاتحاد
معه بالحقيقة ولعل [illegible] فى [illegible] ذلك علما اكبر انما على ما ذهب اليه ارباب الذوق واما ما ذهب
اليه العارف فهو ان المعلومات موجودة بوجود الوجود وان [illegible] حقيقة فى الوجود الا انه لا يجوز ان يكون وجود
الممكنات فى علمه تعالى على [illegible] الذهن هو عين ذاته [illegible] فان علمه تعالى بذاته الذى هو عين ذاته تعالى العلم
الاجمالى بجميع معلوماته فصور الاعيان الثابتة [illegible] الاشياء و[illegible] ويسمونها بالاعيان
الثابتة [illegible] ونظائره لعلمه تعالى بذاته الذى هو عين ذاته فلا يتصور فيها الحلول [illegible]
لا تقتضى المغايرة [illegible] علمه بذاته مع علمه بمعلولاته [illegible] ذاته مع معلولاته وهذا الكلام
من لا [illegible] ولذا لم يلتفت اليه [illegible] على ان [illegible] [illegible] من البراهين فهو انما
هو كون علمه تعالى [illegible] [illegible] تعلق [illegible] قوله وهى فى هذا الوجود [illegible]
من حيث ما يحتاج الوجود بذاته تعالى [illegible] صفاته الحقيقية كذا ذكره بعض الناظرين وفيه تأمل
[illegible] الحقيقية [illegible] [illegible] السابق [illegible] [illegible] فانه ان القول لم يقع [illegible] وجود
الامور الغير المتناهية فى علمه تعالى [illegible] لا يتعلق بها [illegible] [illegible] قوله ويمكن ان يوجه
الى الاجمال الذى [illegible] بعض الحكماء [illegible] [illegible] فى هذا البحث [illegible] الا انه تعالى [illegible]
وجود المعلومات فى علمه تعالى على مذهب المتكلمين [illegible] الاشاعرة [illegible] التجريد
[illegible] [illegible] فان قول [illegible] [illegible] بسبب [illegible] الموجودة [illegible] قول الاكثر
كما قرر [illegible] علمه تعالى [illegible] [illegible] [illegible] بسبب [illegible] المعلوم
الى [illegible] وكلام [illegible] وجود [illegible] المعلومات الى [illegible] علمه تعالى وكلام [illegible]
قائمة بالذات والا لاختلف [illegible] مواضع [illegible] كذلك المعلومات فى الوجود العلمى
[illegible] [illegible] ومن هذا [illegible] انه لا يلزم [illegible] [illegible] والمعدوم الصرف ولا الكثرة فى ذاته تعالى
ولا قيام [illegible] بذاته تعالى على مذهب الحكماء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
موجودة علمية لكن [illegible] انه يلزم القول بوجود [illegible] [illegible] متقررة فى علمه الاجمالى فى العلم

فى العلم [illegible] الاجمالى فى المعلوم [illegible] [illegible] للعلم [illegible] [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] فى [illegible] الوجود [illegible] [illegible] لا [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
فى [illegible] المطالب [illegible] من وجه [illegible] من [illegible] [illegible] [illegible] فى الاول [illegible]
[illegible] قوله ولا يمكن حمل المثل الافلاطونية [illegible] [illegible] [illegible] القول [illegible]
فى علمه تعالى قائمة [illegible] قول [illegible] الافلاطونية وهم [illegible] [illegible] [illegible]
المذكور [illegible] ان المثل الافلاطونية [illegible] موجودة [illegible] قائمة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
علمية فلا يمكن حمل المثل عليها [illegible] كون المثل [illegible] وكون المعلومات [illegible] [illegible]
المحل المذكور لان القول [illegible] الافراد [illegible] القول [illegible] افراد [illegible] قوله
هذا [illegible] القول [illegible] [illegible] علمه تعالى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
هو الصواب وقوله [illegible] لان كون العلم بالعلة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] قوله [illegible] [illegible] [illegible] العلم بالعلة [illegible] بالمعلول لان [illegible]
المعلول [illegible] [illegible] ولا يجب ان يكون العلم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المتضايفين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
او تحقيقين قوله واعلم انهم [illegible] ان هذا [illegible] [illegible] المذكور [illegible] [illegible]
[illegible] قوله [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المطالب [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فى [illegible] ذلك المطالب [illegible]
[illegible] هذا القول [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ذكره [illegible] [illegible]
قوله وفيه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هذا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] موجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله

وفيه نظر فيتوقف حصول العلم بوجوده على العلم بالكلام فقال في الوافي ليس المعلوم هاهنا
المعجزة ولا هو لذاته بل هو لذات القدرة ان كان مخلوقا او موجودا وجوه حيثية
من جهة انه فاعل لها اذ ليست الا صفة تابعة له المعجز من حيث انه خارق
للعادة انما يدل على الصدق ولان المعجزة انما مستقل به معلوم ما يليه متعلق
اذا المعجزة صورة في الفعل كان موجودا والمعجز مباينا للفعل فاذا كان على هذه صورة
من تلك الحيثية فاجعل ذلك مرتبا بحسب العقل ثم فيوقف من قال الاعيان الثابتة ما يكشف
دلالة الوجود وان لم يتطرق هذا او وجود هذا الكلام فليكشف اسرار من جملة اسرار علمه
ويكون حضورها بلا واسطة على ما بينه الشيخ في تعليقاته على الزوراء ويمكن ان يكون
عين ذاته على ما بينها فيما سبق بل يكون من اعتبر فيه عاملا بذاته من حيث
او يكون من حيث هو عالم بذاته مع قيد الاولى اعتبار في تعيينه العالم والثانية في المعلوم
وهكذا اذا اعتبرنا في كل جهة غير ما في الاخرى وكل الحق ودبرها اذ الكلام فيه على جملة
ومعلوميته لا الاعتبار ولا شك انه اذا قيل هذا الشيء باعتبار عالم بنفسه من حيث
او هذا الشيء بنفسه من حيث هو عالم به باعتبار عالم به باعتبار ثالث فهو يرجع بالحقيقة
الى ما يقتضيه الاعتبار معلوميته او ظرفيها فيكون قد يطلق الى ما غيره او يحضر او طبيعتها انما هو
الذات والاعتبار معا ولا يخفى ان الذات في العقيدة متحدة مع الذات من حيث هي فقط فلعله
فيكون الذات ايضا كذلك في صحة المجموع فيعود المحذور او ان تحقق الذات لا غير فيلزم
مغايرة الشيء لنفسه ونفي الشبهة فيكون الكل هو الذات ومنظره هو ان الذات لما كانت تحقق
بوجود الموضوع وانتفاء المحمول عنه كذلك يتحقق بانتفاء الموضوع وايضا الحق انه
لو كان يكون الذات مع قيده فيما ذكرنا ليس المراد الا ان ينقل حكم المجموع فيه الى حكم
الاجزاء فان قلت اذا كان المجموع حاضرا فيقول من حضور كل واحد من الاجزاء الا انه لا يعد
بالبداهة قلت هو كذلك في الجزء ولكن لا تام في المجموع فهو غير المحتاج الى الذات مع قيده

حيث هو عالم به من حيث هو وهذا هو سر احتياج المحدث لتحقيقه الصورة العلمية به ما ذكر فقال
ومعلوم الشرط في بالنسبة الى وجود العالم دائم الوقوع فانه هو وان كان متعينا للتعقل الذي
اما التعقل والوجود لازمة لذاته لازم لنفس العلم سابق الصفة الكمالية فيتحقق الانفعال فيه
فلا يصح فيه ترك التعقل وهذا مبني على ان ايجاد الفعل بالنسبة اليه دائما من ذكره ويدرك ذلك
بالبديهة من كل حال وخارج عن درك زمان الا ان يدعى الحقيقة الالهية لذاته انما هو
الحقيقة المتعلقة في الازل بوجود معلول ما دام فيما لا يزال حتى يكون متغيرا بالتقدم الزماني
فانه من خواص الاولوية وامتناع التركيب بسبب الغير هو علم بان الترك بعض صحته كما
ان الى قد يتحقق بعينه كلي قريب فان الامام حجة الاسلام ان هذا ملحق بالافعال الطبيعية
في كونه ضرورية لكن وجه جوازه في الافعال الطبيعية الممتنع
لقدرته والمنبع ان هذا دليل بعموم القدرة سائر الممكنات على ما جعله من الموافقة بعد قال
بعضها قدرته على سائر الممكنات امر يجيء والدليل عليه ان المقتضي للقدرة هو الذات لوجوب استناد
صفاته الى ذاته والمصحح للمقدورية هو الامكان لان الوجوب والامتناع يحيلان المقدورية
الذات لا يجمع الممكنات على السواء فاذا ثبت قدرته على بعضها ثبت على كلها وهذا الاستدلال مبني على
ما ذهب اليه اهل الحق من ان المعدوم ليس بشيء وانما هو نفي محض لا امتياز فيه اصلا ولا تخصيص
فظهر فلا يتصور اختلاف في نسبة الذات الى المعدومات ما يوجد من الوجود بخلاف المعتزلة فان المعدوم
ثابت ولا يمتنع خلافه ولا يمتنع اختصاص بعضها بخصوصية ... يكون الحق
يكون الحق فانه لا يجوز ان يكون خصوصية بعض المعدومات الثابتة المانعة عن
تعلق القدرة به مع ان الحكم جاز لا يكون مستقلا بذاته لكون على ... وحيث ان
لا يكون نسبة الذات الى جميع الممكنات على السواء ... واما اصل القدرة فهو مستدل عليه بحدوث العالم
بما يجب للفعل بنفسه وقدم المحال ... برهان يدل على ان العالم لا يحتاج الى
العالم ان كان الا ... بالموافق والمخالف ولان الاله ... الممكنات ...
على عموم القدرة لان العجز عن البعض نقص ... ان الحق ...

بقدر الاختيار في جميع الممكنات او في المستند اليه اولا ان اريد ان الاختيار في بعضها فمسلم لكن لا يلزم منه ان
اسناد سائر الممكنات اليه بالاختيار وفي جميع لجواز ان يكون بعضها صادرا عنه بلا اختيار كما يقول [illegible]
حدوث العالم فيكون حدوث ذلك البعض [illegible] بالايجاب او عن الواجب بسبب [illegible] كما
يلزم فضل [illegible] الحكيم [illegible] على تركه الفعل اللازم والواجب بالمراد بلا جهة ايضا من ان يكون
بواسطة او بدون الواسطة اقول لا احتياج الى هذا الجواب بغيره فان قرره لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى
والممكنات مستندة اليه تعالى ابتداء وعلى هذا [illegible] يقول من الاختيار الواجب [illegible]
ويكون الجميع مستندا الى الاختيار ابتداء على ما ذهب اليه الشيخ من انه موجب [illegible]
الكاتبي من صفاته فيها صادرة عنه بالايجاب والموجودات الباقية من الممكنات بالاختيار فالمراد
بالممكنات ما عدا الصفات قوله فعل الصانع ومعدوم [illegible] قوله ومقدور [illegible] الافعال الاضطرارية
ولو كانت حادثة [illegible] لا قول على التفريق [illegible] قوله اذ الارادة [illegible] الاول والا [illegible]
او وجود اذ ارادته ان يتعلق [illegible] المشروط الحادث معلوما [illegible] على الدوام كونها حادثة له
[illegible] بان الارادة [illegible] الامر فيلزم من انتفاء [illegible] الامر [illegible] فوجب ان يكون بدل قوله ولازم
او ملزوم حتى يلزم من انتفاء [illegible] الذي هو الامر انتفاء الملزوم الذي هو الارادة [illegible]
او لازمه لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم [illegible] الارادة [illegible] كانت لازمة للامر
[illegible] والمعاصي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]

[illegible] الذاتية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اعتبارا عن علمه بما ينبغي ان يكون [illegible] الوجود [illegible] النظام [illegible]
[illegible] للوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الافعال الاختيارية الصادرة عن العباد [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible]
قلت العلم [illegible] للمعلوم [illegible] المعلوم [illegible]
[illegible]
[illegible] المحقق [illegible] على الشرح [illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
قوله [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

يخالف به قوله ولا شك أنه لو علم السلطان حقيقة الحال لأنه لم يقبل للتبعيد عنه في صورة النهي [illegible]
السلطان يقول إنما أمرتك بالأمور لنفعك حتى إنما لم يتم عوده إذا علم العبد [illegible]
[illegible] فقبول التبعيد لا دخل للإرادة فيه [illegible] وتركه لأنه لا
تأثير لها فيه [illegible]
للإرادة تأثير في فعل العبد بل إيجاب قوله ويمكن أن يقال حاصل الفرق بين الإرادة [illegible]
عنها والرضا [illegible] التميز بين الأمر الذي يوجد به الطاعة والمعصية [illegible] لا يوجد به في الأول
هو [illegible] الأمر [illegible] الشرعي والثاني هو الأمر التكويني الذي هو بمعنى الإرادة والرضا
[illegible]

[illegible]

مشترك بين بينهما وهل هو عارض معلول لهما او لملزومه فقط او بها اخذ بجزء جهة ولا منهما
بلا اما الاول فلاستلزامه كون الشيء علة لوجود نفسه واما الثاني فانحصر ونحو التفصيل ما ذكره الشيخ
في التعليقات من ان وجوب الوجود لا ينقسم بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد والا لكان
معلولا وبهذا اندفع ما ذكره ابن كمونة في بعض تصانيفه من ان البراهين التي ذكروها انما
يدل على امتناع تعدد الواجب مع اتحاد الماهية واما اذا اختلف فلا بد له من برهان اخر
على انه لم يظهر لي الان ما يمنع من ان يكون هويتان مجهولتا الكنه والمتقدم [illegible] جهة
لا نفي ماهية بطريق ان كل منهما او احدهما عين تلك الماهية لزم ان يكون نفي الحقيقة
ليس حقيقتها وانه مردود بالبطلان هذا ولا يخفى ان لماهية الحقيقة عين افرادها
انه من اجزائه وانه بحقيقة مختلفة الحقيقة فرد امتناع بجزء بالواجب
وقد لمية ان جعله اي جامع المنع من الممكن فكما هو مذهب الاعتزال فان هذا التركيب
يتحقق بجزء وتحقيقا التي لوكان له نفي حقيقة فاما ان يكون واجبا او
ممكنا والاول باطل لما قرر من برهان توحيد الواجب مختلف ان ان الثاني مباين
من الواجب والممكن عن الاخر بخصوصه فاما ان يكون الوجوب والامكان من لوازم
الماهية المشتركة بين كل منهما فيلزم اشتراك الكل في الكل وانه باطل للزوم اجتماع الوجوب
والامكان في كل من الواجب والممكن واما ان يكون الوجوب من لوازم الماهية مع الخصوصية
فيلزم تركيب الواجب من الماهية والخصوصية اذ لا معنى للواجب الا ما يستلزم الوجوب وبعد
انه لو قال من اول الامر لو كان له ثم لكان كل منهما محتاجا الى الخصوصية فيلزم التركيب
المنافي للوجوب لكان اوجه ان يقال انه يجوز ان يكون الواجب هو موصوف الخصوصية لا الماهية
مع الخصوصية كما ان الجسم المطلق هو المتصف المعروض للعوارض لا المتقيد مع العوارض
ان التوحيد اما بحسب وجوب الوجود او بحسب الخالقية او بحسب العبودية وقد يتوهم ان المقصود
فقط هو من موجود ليس كذلك اذ حاصل مقصود التنقية لا يكون موحدا او يرفع بان هذا يتضمن
الاستلزام كلية احد معاني الاول واما استلزام المعلول للعقل او العقلية المطلوب وعلى الاول

والاول ما يتعلق الى الثاني والثاني بالنظر الى الاول والثالث ما يتعلق الى الالوهية فهو اعتقاد
التفرد عقدا اعتقاد ان اخر هو عمل وتحقق ان شئت التفصيل ما قال فالتوحيد ما خلو عليك
ان من حصر العبودية فهو خالقية ومنه حصر خالقية هو وجوب الوجود ولذلك لان التوحيد المطلق
ان يكون هو اعتقاد عدم الشركة في الالوهية وخواصها والمراد بالالوهية على ما في شرح المقاصد
هو وجوب الوجود وخالقية والمعبودية اما كالحياة والعبادة من خواصها وقد تقرر ان الفعل
بالحقيقة ما يكون مصدر العقلية التي لا دخل في ذلك لما هو بالقوة فانه من حيث هو بالقوة
معدوم وقوة الفعل شبه ناقص المعدوم لا يصلح مصدرا للموجود نعم يمكن ان يكون بالقوة شرطا
لتأثير الفاعل الحقيقي ولما كانت الممكنة مطلقا في حد ذاتها بالقوة فلا يصلح شيء منها ان يكون
مصدرا بالفعل اما وجوده وان هذا بالفعل بسبب الفاعل فهو امر اعتباري ومتعلق بالماهية
التي هي بالقوة فهو عدم بالقوة فلا يصلح مصدر الحقيقة لما هو بالفعل كذا نقله الشارح
في الرسالة الجبرية عن بعض المحققين اذا تقرر هذا فيمتنع ان يكون المصدر الحقيقي الموجود
الممكن كما ادى عين هو الماهية الذي هو الواجب فاذن لا مؤثر في الوجود الا هو وما يتحقق
الماء في التحقيق ليس بحقيقة بل انه هو مبدأ الاعداد وهذا الحكم مما اتفق عليه الحكماء الصوفية
والمتكلمون الا المعتزلة فقط علم ان الحصر حصر الالوهية هو وجوب الوجود بحصر الخالقية واما حصر
الخالقية بحصر المعبودية فيفهم من قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم وما تعملون فانه
فيه دلالة على ان الذي خلقكم واعمالكم هو المستحق للمعبودية لا غير وكذا قوله تعالى افمن
يخلق كمن لا يخلق فما اجمالك الموحدة حيث يعرفون حق اصحاب الحلول والتوحيد فيفهم الاقسام
الزائدة بناء على ان الوهم ان تلك من خواص الالوهية ما ذكرنا بهم ثبتت الا تخصيص لمن لم
يكون العبادة خالق لاختلافهم لانه لما كانت الحياة من خواصها وهو منشأ الخطر المعبودية فهم
يحضرونها بالمعبود فقد تبين بطلانه فيما سبق ومن هنا ظهر ان الاستدلال على ان الجميع المتكلمين
على انه حيوا مطلق ببرهان التمانع على ما هو المشهور بينهم فانه يكون بالنظر الى القسم الاول

منه السؤال لا اثنين وما ينظر في القسم الثالث لانه طبق لما لا يخفى على المتأمل في هذا المقام
فاحفظ هذا التحقيق فانه كما هو حقيق بالتحقيق والله ولي التوفيق ثم انهم ذكروا ان
للتوحيد مراتب الاول التوحيد في الافعال وهو اول فتوحاتهم ان يتبين ان الجميع
وهو ان يتحقق بعلم اليقين او بعين اليقين لا مؤثر في الوجود الا هو وهذا ينكشف
على الاكثر تارة بمعاينة وارادة اجلى بالقوة الكشفية او اقتباس من انوار مشكوة النبوة في
مرتبة قليلا يحصل في الكتاب والسنة ومن نتائج هذه المرتبة التوكل وهو ان كل مؤثر
كلها الى الفاعل الحقيقي ويتعلق بعنايته وجوده والثاني التوحيد في الصفات
والتوحيد في الذات وقد اشرنا اليهما فيما سبق قوله وقد مر الاشارة الى دليله في المتن
الى الدليل الاول هو قوله فلو فرض فيلزم التركيب لشيئين للوجود ... خلاصته انه
لو تعدد الواجب لاشترك افراده في وجوب الوجود الى اخره هو جزء ... حقيقتهما فيجب
تمايزهما بخصوصية فيلزم التركيب المنافي للوجوب ويرد عليه ما ذكره ابن كمونة من ان هذا البرهان
ينتج التمانع وجود واجبين متساويين في الماهية ومن اين ان يكون موجود ... مختلفين
بمختلفين في ... وكونه وجوب الوجود ... فالوجود المطلق بالنسبة اليهما
الموجود ... وقد تبين ... على الدليل الاول ... قوله فقوله ليس الا لزوم
الشارح ... لزوم كون الشيء فاعلا ... الاول ... الى ان يكون ... المجموع
الملجئ ... المعلول هو المجموع الملجئ ... ارتباطا وذلك لان المراد
بالمجموع هو موصوف بالهيئة الاجتماعية ... ولا ... كون الشيء
فاعلا ... ان يكون المجموع فاعلا ... اذا لم يعتبر ... الا ...
لا يكون ... المجموع ... المعقول ... بوجود المجموع ... لا
وجود ... عنه وجود ... فان قلت ان هذا ... تارة مجملا
وتارة مفصلا ... الاول وان ... اليه

واذا لم نقل وقد مر دليله لان عنوانه
مطلوبه نفي للشك او لاشكال مجمل فكانه
اشارة الى الدليل صح

ما خوذ بالاعتبار ... فهو بهذا الاعتبار ان ... واجب لذاته ... ممكن ...
... هذا الواجب وكذا الواجب ... مستغني ... قلنا الاجمال والتفصيل
انما يوجبان التغاير في الاعتبار ... وجود ... في صورة الاجمال والتفصيل
امر واحد فلا يجوز كون احدهما علة للآخر ... ولو جاز ذلك جاز ان يكون علة
مجموع الممكنات من جهة الاجمال ... المجموع من جهة التفصيل فلا يثبت احتياج المجموع
الممكنات الى علة ... اخرى ... على خلافه وعليه ... البرهان
المشهور ... الواجب ... على ابطال الدور والتسلسل ... كون اجزاء الحقيقة
متصلة ... الاجمال والتفصيل ... الوجود ... فيجوز كون احدهما علة للآخر
بحسب ... الوجود ... فلا يصح كون احدهما علة ...
فان قلت ... هذا المجموع ... فاعل مستقل ... الممكن ...
الى فاعل مستقل ... اذ لم يكن الممكن ... من الواجب ... التحقيق في المقدمة ... الفريدة
من ... فاذا ... هذه المقدمة ... العقل ... عند ...
دفع لا نقيح ... التحقيق ... الصورة ... من ...
من ... هو التحقيق ... في ... الاجزاء ...
انه يلزم على التقرير الاول ... كون الواجب ... لان ... المجموع
لا ... ولا ... من ... ما ... فان كل مركب ... الى ...
الواجب ... الممكن ... الى ... ان ...
فاعله ... اولا واورد عليه ... ليس ... لا ... الا ...
... بل ... الاجزاء ... احتياج
الا ... الى ...
الواجب ... وجوب كون الفاعل المستقل ... الاول ... بالمركب ... الواجب

والتمكن وبالجملة الامر بالتأمل في هذا المقام انما هو لدقة الكلام ولدفع ما يختلج في الاوهام
واعلم ان الشيخ اشار بقوله السابق هنا الى الدليل المذكور حيث قال لكل اثنين فان واحدا
منهما متقدم طبعا عليه اعني انه يتصور وجود احد منهما دون الاثنين ولا يتصور وجود الاثنين
الا وقد كان واحد موجودا وهو منفردة كلية اذا اتفق اليه ان واجب الوجود لا يجوز ان يوجد
جملة ابدية قبلية وقضية الشيخ منهما انه لا يتصور موجودا متصفا بوجوب الوجود انتهى فانه
يحمل جائز منفصل شامل لجميع ما يطلع عليه والله ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق قوله و
النسبة اليه في الاية كونها بالتنزه ما عقب ركونها وليلا نقل فيه لانه في الامتناع الاول
لا متى في الثاني اولا صار الى ان لا يكون المراد بالالهة في التطبيق بل الواجب والمعبود لكن الملازمة
وهو النفي الى الوقوع وما عقب آخر المراد حصر الحق والاية في الجملة اما الدليل الدال على
الجمع بطل على بطلان الاثنين بلا فرق قوله ومن يمكن ان يقال ان التعدد يستلزم امكان ا
التمانع ان اعلم ان بعض المحققين في السرة فقرر برهان التمانع تقريرا يقتضي ان يكون العقل بقوله
في امكان ارادة احدهما وكذا يدخر في مقابل فلا يلزم اما ان يكون عكس للالهة المذكورة بسكونه
وكذا الوفاق ولا والخيرة بوجوب عدد اذ لا مانع عن ذلك الا الارادة والعلم ضرورة انه يمكن
في نفسه وعلى الاول يلزم امكان اختلاف الارادة فان وقع لزم وقوع الامرين وهو
اجتماع المتنافيين او العجز اللازم اما لهما حادثين واما لاحدهما وكل منهما محال لانتهوض حجيته
بقوله اذ لا مانع في الله عن ذلك الا الارادة والاولى فرق اذ يمكن في نفسه الارادة لو كان امتناع الحصول
السكون ينفعهم تعين عموم امكان ارادة الاثنين اما يجوز الحكم في ما ادى الى امتناع بسبب تعلق ارادة
احدهما بالحركة ولا يتعلق بضرورة السكون لان الارادة بين متعلقات من مرتبة احدهما في ارادة الواجب
احد الطرفين يختص لتحقيقه او لو وقع دون الاخر فلا يجوز الارادة نهي عن الاخرى عينا فيهما مترتبين
على ما قرره بعض المحققين في تعليقه على حواشي الشرح القديم للتجريد قوله اما الثاني فلا يرتفع ما
النقيضين ولزوم العجز يدفعه كلما علم من تقريرها في ذلك التقرير للبرهان قوله فيها ماثبته لا يتحقق الاجابة

جواب منع في التعويل وارادة عدم الكفر من الواجب وهي بالنسبة الى التعدد الالهة فيكون العالم
ليطالب فلا يحتمل ان يكون بقوة فتمنعهما في الاستقلال او بقوته واحد منهما او بمجموعهما وعلى الاول
يلزم توارد المستقلين على معلول واحد وعلى الثاني عدم كون احدهما الها وعلى الثالث ان لا يكون ظاهرا
منهما على ما في العجز الكلي دون الكلي ولعل هذا هو وجه قول الشيخ فهو اظهر فانه ظاهر الاية ايضا
على انه اذا انتهى التوحيد يلزم النفي على تقرير التوحيد المستلزم للنفي وعادة ويستنبط منه ما يرتبط التمانع
وينحل ما تلاه فرد ان الشيخ في جواب المنع المذكور على امكان التمانع وهو مبني التمانع لا باحكام التمانع
ولزوم النفي على ما لا يخفى وينبغي ان يعلم انه لا اختصاص في الاية الكريمة بالعبادة الى الوجود
فرده الشيخ بل يحكي تنزيل الاية على انه دليل اقناعي ولا بل التوحيد المذكور في كتب الكلام تعود
ما اوقع بل النفي بعدم الشكوك فيحق مرادها على لزوم كون الواجب عملا على تقرير التعدد فالعالم
في التنصيص ووجوب الوجود لا ينحصر بالجمل على ما في كتب الاطلاع معلولا وقد يستوي منه الافراد
الشيخ وتفصيله فمحله تقرير التعدد ويلزم انتفاء الواجب بالذات والتمانعة يستلزم العدد فيكون العالم
والملازم بها واعلم ومنه فحظ لكن قوله في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا على الثاني وبل
هذا كون قوله لو اراد الاستقلال جعل المراد فوقوله لو اراد الاستقلال انه لو اراد احد الاستقلال
فرقا بين ارادة الاستقلال وارادة الاخر بالاستقلال انتهى والفرق بين ارادة الاستقلال
وارادة الاخر بالاستقلال ان في الاول لا يلزم ان يكون مريدا لايجاد والاستقلال واحد
في الثاني يلزم ان يكون واحدا واحد عن ما صار ان ارادة الاستقلال ينافي ارادة
الاخر بالاستقلال فيها على ان من ضمنها ارادة الاستقلال والتفرد في ايجاد العالم فارادة الاخر
والايجاد يكون من مرتبة او جزو فيما لا يخفى قوله لانا نقول انه بتلك القوة لا يمكن وقوع ذلك باطل
استقلاله وتحققه انه اذا اتفق على الايجاد بالاشتراك فتعلق احدهما به يلزم المحذور اللازم
على تقرير كفاية كل من التعلقين والكلام في على تقرير عدمها على ما تشعر به بداهة العقل وما
اورد في لزوم منع الملازمة الغائية لا يصح المستقية فان ظهور قوة الواجب على المثل المذكور

يجلس مع العارف فانه قوة جسمانية يتصور فيها الزيادة والنقصان بخلاف قوة الوجد
في قوله فقال عيسى من راني فقد راى الاب امثال هذه الكلمات كثيرة في كلام المحققين
والصوفية ومن هذه الانية ما نقل عن امير المؤمنين وامام المتقين يعسوب الموحدين
على نهجه من قوله انا الذي ... وما نقل عن لسان العارف ابي يزيد
البسطامي قدس سره من قوله ليس في جبتي سوى الله وسبحاني ما اعظم شاني وامثال ذلك
قوله كانوا يسمون المشايخ بالآباء ويدل عليه قول عيسى اني ذاهب الى ابي وابيكم يسمون الكبار
فلعلها حيث قال وابيكم اذ لا يقول احد بحلوله في ... عليه السلام ابيه والنصارى ...
لفظ عبد الى معنى العارف بين يحيى والبعد قوله فانت تعلم ان المشايخ العارفين و
غيره من الصحابة الالهية كثيرة وقد ردها العلماء بانه قيل اما علم من الذين علم ان تاويل المشايخ
واجب على ما يدل عليه قوله في كتاب الذين في قلوبهم زيغ ... كما علمه
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله ... الفتنة ...
تفرق ... بالتشكيك والتلبيس ومن فتنة الحكم ... ابتغاء تاويله
وطلب ان يأوله على ما يشتهونه ... على ما هو مذهب البعض ...
على قوله الا الله فانه ... قراءة ... او ...
ان ... ولم يقل ... هو المراد ... علم من الراسخين ...
الى ... ام الكتاب ... وهذا هو مذهب ... فان المتشابه
عنده هو المحتمل الذي لا يتضح مقصوده لاجمال او مخالفة ظاهر الا بالفحص والنظر ...
المذهب ما ذكر ... انه ... المتشابه ... ويراد ...
على ان يجتهدوا ... وتحصيل العلوم المتوقف عليها التشابه والمراد ... بالمتشابه
التوابع في ... والتوفيق بينها وبين المحكم ... الترجيح ... الاخ
لهذا لم يتفق المذهب الا ... قال ... العلم ... يؤولون ...

من ... في ذلك الحكم ... قوله ... وقد ... احد ...
حكمي ... بعد ... حكم ... فقد ... خطا قوله وانت تعلم ان ...
... التشنيع عليهم بان ... الحلول ... غير ... الحلول ... وقوله ...
عليهم انه ... التشنيع فقط فانهم ... الحلول ... التشنيع ...
عليهم مطلق ... في ... قبيل ... او افراده من قبيل
... الحق ... المحققين ... جبرئيل في صورة دحية الكلبي و
... ذلك ... واما ... ذكره القائلون بوحدة الوجود
من الصوفية ... قوله بانا ... متنوع ...
... افراد ... الاجل لا ينفع ... الكمال ... لانه ...
مثلا فلو لم ... الوقت ... بل يجب ان ...
الكمالات ... في كل وقت وان لا يكون ... الكمالات ... النقص
ما ينقضي ... الكمال في ذلك الوقت ... الكمال في الحقيقة عبارة عن
الكمالات الغير المتناهية ... لازم ... بالاولى ...
الكمالات الغير المتناهية ... الكمال الحقيقي ... اذا لم يكن كل
واحد ... جميع الكمالات ... الكمالات ما يجب ان
... الكمال ... المجموع ... حكم الآباء ... في ... ما قيل ان ...
كل واحد ... فاذا ... الوقت لابد ... فلو لم يكن
شيء منها ... من الكمالات لزم الاخلاف ... قوله واما الكفر ...
والسلبية ... النقص والبدو ... بحاله ... انما هو ...
... النقص والبدو في ... لا في ... الموافق
... في ... بعضها والبدو ... بعد ذلك ... يبدل فيها

كلما ذكرنا فقرر واطلع ما ذكره الاستاد من ان الصفات الثبوتية والاضافية ليست بصفات الحقيقة
ما في منها بموصوف موجود او هذه عند ان حرفه لكن بوجود ما ذكرتم جوها من الصفات ولو ا
لم تتغير الذات بتغير ما اضيف اليه ولو فرض تغير الصفات الحقيقية لتغير الذات ايضا قوله قال
انما تتغير متعلق بما دون النفس هذا مبني على حدوث التعلقات كما ذهب اليه جمهور
قدماء المتكلمين او على ان لها تعلق تنجيزي حادث وقديم والتغير انما هو في الاول وما قال
كما هو التحقيق والثاني للعقل [illegible] بعضها يتغير [illegible] ان يكون الحادث زمانيا قوله
ليتعلق علمه بوجوده فقال قوله منع تعلق المدعى منعه ودعوى الاولى لو كانت ازلية ومن
خالقية العالم لزم ازلية العالم قوله بل فيه دعوى ان الخلق عنده في الازل كان بطريق
الاستمرار في تقدم الزمان لا كما [illegible] تقدم الزمانية فعلمه لم يكن خاليا عنه في الازل
لكن نظر لزم خلوه عن الكمال الذي هو [illegible] بتقدم الزمان [illegible]
واعترض عليه بان هذا يجري في الصفات الحقيقية ايضا فان الاستفادة بالتقدم مشترك واجيب
هذا اذا لم يكن الخلو يتحقق وخلوه ثم عن الصفات الحقيقية يتحقق [illegible] الزماني
هو ان الوجود الازلي للاضافات لهذا قدم الحكمة المستلزم لعدم [illegible] بالتقدم
تحقق فيه [illegible] الواجب في الوجود الحادث [illegible] لم يستلزم قدم الحكمة [illegible]
كما قال فيتحقق [illegible] اعترض عليه بان الازلي [illegible] واخرى يكون بعدم زمان الحدوث ا
فتحقق للحدوث [illegible] في الازل كما قرر [illegible] في جانب المبدا
فطل [illegible] من ذلك الزمان يكون مبدا الحدوث قبل فطل زمان هو ان يكون قبل زمان
حدوث [illegible] فاذا وجد خالقيته ذلك هذا اليوم [illegible] في الواجب في هذا اليوم
لزم النقص في [illegible] بعدم الاتصاف به في الازل اذا [illegible] في الازل لزم النقص بعدم [illegible]
به قبله فطل زمان للحدوث [illegible] زمان هو [illegible] زمان الحدوث [illegible] اول زمان
الحدوث [illegible] النقص بانتفاء الاوصاف فهو حدوثها وقس عليه قال الجواب بالمنع بعد

وبما ذكرنا ظهر ان ما يقال ان يكون [illegible] من التقدم مطلق الاضافة
[illegible] بالتشكيك والا فلا يقال فيها [illegible] فوق الله لا قوة
قدم التعلقات الاضافات [illegible]

[illegible] مولانا [illegible]

يوجد [illegible] على انه يمكن ان يقال وجود العالم في الازل ممتنع فاحتياج وجود [illegible] يستلزم
تحقق انتفاء [illegible] فيلزم النقص قبله [illegible] اذ امتنع هذا [illegible]
هذا الجواب الاول ان [illegible] مبني على ان لا يكون شيء من الصفات الاضافية [illegible]
بل قد ندعي ان الخلق [illegible] في الازل كان بالتنجيز [illegible] ان كون في الازل [illegible] زمان
[illegible] بطريق [illegible] المسبوقية بالعدم لا [illegible] في جانب المبدا
[illegible] كونه في ازلية مستمرا لكون العالم قديما واقول [illegible]
الاعتراض جار على تقدير كون في الازل العالم المسبوقية بالعدم [illegible]
على هذا [illegible] الاعتراض انما هو على ان [illegible] مبني على عدم كون الشيء
من الصفات الاضافية كما لا [illegible] ان يقال ان الاضافة [illegible]
[illegible] فاذا وجد خالقيته [illegible] والنقص [illegible] الواجب [illegible] لا بد من النقص في
[illegible] بعدم الاتصاف به [illegible] كون وجود العالم ممتنعا في الازل [illegible]
كونه [illegible] ازليا [illegible] تعلق ارادته الازلية بوجوده [illegible] لا يزال فيوجد فيه
اذ القدرة انما تؤثر على وفق الارادة فاذا تعلقت الارادة بوجوده في وقت معين فلا
يوجد الا فيه على ما قرره [illegible] وبني عليه استدلال [illegible] على قدم العالم [illegible]
[illegible] ويمكن [illegible] بضعف الجواب ومن هذا [illegible] ان الخلق [illegible] في الازل
لما [illegible] بالتقدم [illegible] لا [illegible] بالتقدم لا [illegible] لكونه خاليا في الازل
عن صفة الايجاد هذا ويمكن [illegible] المراد من الايجاد في الازل [illegible] الذي يكون
[illegible] عليه [illegible] ان الايجاد هو اخراج الشيء من العدم الى الوجود [illegible]
[illegible] الارادة من العدم الى الوجود في الازل لا يكون الايجاد [illegible]
[illegible] جواد على المدعى [illegible] وما يقال من ان ادلة [illegible] تستلزم
امكان الازلية [illegible] بسلطنة [illegible] العالم [illegible] لوجود

في الأزل ممتنع حاجب بقوله ليس كذلك واعلم أن المشهور فيما بين القوم أن أزلية الإمكان غير
إمكان الأزلية وغير مستلزم له وذلك لأنا إذا قطعنا النظر عن ابتداء زمان الأزل فرض
الإمكان فيلزم أن يكون ذلك الشيء متصفاً بالإمكان اتصافاً مستمراً غير مسبوق بعدم الاتصاف
وهذا هو المراد بتحقيق نفس الإمكان ماهية الممكن وإذا قلنا أزلية ممكنة كان الأزل ظرف
لوجوده على معنى أن وجوده المستمر الذي لا يكون مسبوقاً بالعدم ممكن ومن المعلوم أن الأول لا يستلزم
الثاني إذ يجوز أن يكون وجود الشيء في الجملة ممكناً إمكاناً مستمراً ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكن
أصلاً بل ممتنعاً لا جرم من هذا أن يكون ذلك الشيء من قبيل الحوادث أو الممكنات أو الممتنع وهو
الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه وهذا هو محل الشبهة فيه وقع في غياهب الاستلزام أن
إمكانه إذا كان مستمراً أزلاً لم يكن هو في ذاته مانعاً من قبول الوجود في شيء من أجزاء الأزل
فيكون صحة الوجود مستمراً في جميع أجزاء الأزل فإذا نظر إلى ذاته من حيث هو لم يمنع
من اتصافه بالوجود في شيء منها بل جاز اتصافه به في كل منها لا بدلاً فقط بل معاً أي يجوز
اتصافه به في كل منها وهو معنى اتصافه بالوجود المستمر في جميع أجزاء الأزل بل يقتضي أن ذاته في
الإمكان مستلزمة لإمكان الأزلية ورده أنه إن أراد أن وجوده لم يمتنع من اتصافه بالوجود
في شيء منها أن ذاته لا يمنع في شيء من أجزاء الأزل من الاتصاف بالوجود في الجملة على
هو أن في شيء منها متعلق بعدم المنع فيكون معناه أنه لا يمتنع في شيء من أجزاء الأزل
من الوجود بوجه فهو بعينه أزلية الإمكان لا يلزم منه منع الوجود الأزلي الذي هو
إمكان الأزلية وإن أراد به أن ذاته لا يمنع من الوجود في شيء من أجزاء الأزل بأن يكون
قوله في شيء منها متعلقاً بالوجود فهو بعينه إمكان الأزلية والنزاع إنما وقع فيه فيتجه ويحققه
أن إمكان الأزلية عبارة عن أن يكون وجوده في الأزل ممكناً عبارة عن أن يكون في الأزل قبل الوجود
وأزلية الإمكان عبارة عن أن يكون إمكانه في الأزل لا يلزم من أن يكون إمكانه في الأزل إمكان
الأزلية لوجوده بل الإمكان الأول متعلق بالوجود اللايزالي وحده ثم لو سلم أن وجوده في

كل جزء من أجزاء الأزل ممكن فلا يلزم منه كون وجوده الأزلي ممكناً فإن حكم الكل مغاير لحكم
الأجزاء وأما ما ذكره الشارح [illegible] بحث مع حقيقة قوله لا يبعد أن يوجد معاً [illegible] ولا نسلم
أن يحتج في أن ذلك [illegible] فلا يكون أشار إليها بقوله [illegible] يحتج [illegible] موجود من قبل
أثنين كل منهما واحد وأن يتقوم بعض ما كان ينعدم كل واحد منهما أو ينعدم أحدهما دون
الآخر وحالة الإلحاق لم يكن ذلك [illegible] [illegible] لأن [illegible]
فرق أن المعدوم لا يتحد بالمعدوم [illegible] لم يكن ذلك [illegible] لا يجوز [illegible]
إلا فرقه أن المعدوم لا يتحد بالموجود قيل القول [illegible] أخرى في حواشي حكمة العين [illegible]
لأنه إن أراد بقوله اتحادهما موجود بين يدي الحكماء على كل منهما مع الوحدة التي [illegible] التقسيم
الثاني فقد [illegible] كل منهما واحد فلا نسلم أنه لا يجوز أن يكون [illegible] الوحدة
من كل واحد [illegible] هو على كل منهما لأنه لم [illegible] لا يجوز [illegible] الوحدة إذا
مستلزم لزوال الوحدة [illegible] فذلك [illegible] الاتحاد [illegible] واحد [illegible] وإن [illegible]
[illegible] فحقق التقسيم الأول [illegible] أنه الشيء واحد [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] وهو الكلام [illegible] الذي في الاثنين [illegible] كل منهما [illegible]
[illegible] واحد [illegible] إن أراد [illegible] من [illegible] التفريق
[illegible] كل منهما [illegible] واحد [illegible] [illegible]
[illegible] وهو [illegible] لا [illegible] الوحدة [illegible] بالجمع [illegible]
[illegible] فقد [illegible] موجود [illegible] ويكون [illegible]
[illegible] والوحدة [illegible] ولا [illegible] الذكر [illegible] تعلق [illegible]
ودعوى الاتصال بين الأجزاء المادية [illegible] قيل عليه إن أراد [illegible] الاتصال
بين الأجزاء المادية [illegible] القول بعدم انفصال [illegible] وقيل
[illegible] التي [illegible] لا [illegible] وإن [illegible] الاتصال بين الأجزاء

العادية للممكن مع تسليمه في المطلب فيكفي تمامًا يحقق بعد ابطال نفي احتمالي الانتفاء انتهى
ودفع بانه داخل في المجموع من الانتفاء وهو مما يحقق بعد ابطاله وذلك لانه اعتمد في دفع
ان الواجب ليس بمجموع لذلك المجموع والاذن القوت وحصل معنى المجموع واحده واحد الجزء
ان المركب من الاجزاء من حيث تركيب المطالب من العناصر والجسم من الهيولى والصورة و
الاجزاء التي لا تتجزأ والاجسام العقلية والمعاني جنس من الجنس والفصل كالمجموع المركب من الافراد
الخارجية الاثبات في موضع ولا يلزم في الامور الخارجية احتمال ما بين ما هو الواقع الاربعة واحد الاخيرة
فلا احد جعل ابطاله كيفية وجود المجموع المركب من الواجب والعالم فرقة فافهم قوله او هو
المجموع مستقل هذا احد المتكلمين وكذا الاول واما عنه الكيفية فهو ما بينه ممكنة اذ او جزئيه
لطالب مطلقة لا موضوع والمراد بالمجموع بلوازم علاماته المتحقق في الواقع لكن لا اذ ليس بلوازم الخارجة عن حقيقة
بعينه فيها او نفيا كذا بغيرها من الكيفية من المتشابه مع انه ماهية واجب لكل قوله تحقيقه
ان الانسان جماعة من ادراك تام والكشف في بطلب يحصل عقيب فتح البصر الا قوله وهو لا كل ما هو حال معه
بوقوع به حالة لشرح المبين من ان المتحقق انه يقول الانسان عند هذا الحكم في هذا النوع
من الرؤية لا الرؤية التي تقول بالحقيقة المسماة عندكم بالرؤية والاثر في المقام وعندنا
بالعلم الضروري وجاء في ان حقيقة الرؤية ما هو نوع واحد الاكمل من العلم التام
البليغ اذ منه يحصل عقيب فتح الاذن في الخارج انما يحصل بالمعنى مع كون المرئي لا
في جهة القرب ولا في غاية البعد ويوافق للشعاع كما هو مذهب الرياضيين او انطباع
الصورة في الجليدية ثم في مجمع النور ثم في الحس المشترك كما هو مذهب الطبيعيين وقيل
القائلين عيانا لهم بالشمس قال الامام الغزالي في الاحياء ان الرؤية نوع كشف وعلم الا انه
اتم واوضح من العلم فاذا جاز تعلق العلم به وليس في جهة جاز تعلق الرؤية به وكما يجوز
ان يرى الله الخلق وليس في مقابلتهم جاز ان يراه الخلق من غير مقابلة وكما جاز ان يعرف
كذلك جاز ان يرى من غير كيفية وصورة قوله ولا يلزم من كون المشكل الشرائط



شرائطه هذه الشرائط كون الشرائط هذه الشرائط الاثر من فاته التفقه هو ما فاق
البصر لشمس من عالم العقول الطاهرة فيقول وجهل فيتصور لانه يحتوي الاكثر لنا الاكبر
بجانب البصير وهو شكل في الشرائط بوجها وعدما الموجود فيجوز ان الابصار بدونها في
الشرائط قوله ويجوز ان الابصار بدونها في الشاهد الاول ويدل عليه اختلاف ...
وقوعه لكليم التكليم ليلة المعراج قوله او انه مع او الملزوم ان او في البحث والجزاء
فالمحل المتفقة البيضاء في نفسه او لو لوزم اصحاب الشرائع اجمعهم في تكليف رؤية
وهو او على المحل منه قد ما ومنها ان الحق عنيني فيها ومشاهيرهم نوح وابراهيم وموسى
وعيسى وقيل الحق برون على مال انهم في كونه حمر على اهل قومه في حين ابراهيم على
النار وذبح الولد والذبيح على الذبح ويعقوب على فقد الولد والبصر ويونس على الجب والسجن
وايوب على الضر وهو ممن قال القوم انا المدركون فقال كلا ان معي ربي سيهدين واما
محمد على خطيئة ان جعل لحسنة وعبد لم يضع لنفسه حظا لنسبة قوله والمعلق على الممكن او لو كان متحقق
لامكن صدق الملزوم بدون صدق اللازم والمراد بالمفهوم ان اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
ومنها ان المفهوم نوع مطلق فيجوز ان يكون استقرار الجبل الممتنع بالغير وهو فيما نحن
بحث علم نوع بعدم الاستقرار مستندها للرؤية او انه ممتنع على ما تقول المعتزلة ولا يلزم منه
امكان الملزوم بدون امكان اللازم لان امكان الملزوم انما هو بحسب ذاته ويستلزم
امكان اللازم بحسب ذاته نفس ذات الملزوم لا امكانه بحسب ذاته ولا يتوهم ان هذا
قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير ممكنا بعد ان ذاته لا امكانه فيما نحن فيه
امكانه بحسب ذاته الغير لا امكانه في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما كذا ذكره في
تعليقاته على التجريد وبه يظهر ان قولهم ان العدم المعلول لعدم العلة مع انعدام العلة
حد كونه ممتنع بالذات وهو اذا المقصود في التوسل النفع لنا جواز الرؤية انما هو سؤال الكليم
عليه السلام الذي ذكره اولا ويدل عليه تكرارها والقول لن تراني ودونها على انه ليس لن اراك او

اولئن نفطة الآخاه فيه تنبيه على انه قادر عن رؤيته لنفوذ مانع استعداد لم يوجد في الرائي
بعد بل انما يوجد فيه في النشأة الآخرة على ما قيل وفي تفسير البيضاوي وجعل السؤال
لتبكيت قومه الذين قالوا ارنا الله جهرة خطأ اذ لو كانت الرؤية ممتنعة لوجب ان يجهلهم
ويزيح شبهتهم كما فعل بهم حين قالوا اجعل لنا الها ولا يتبع سبيلهم كما قال لأخيه ولا
تتبع سبيل المفسدين والاستدلال بالجواب على استحالتها اشد خطأ اذ لا يدل الاخبار عن عدم
رؤيته اياه على ان لا يراه ابدا وان لا يراه غيره اصلا فضلا عن ان يدل على استحالتها ودعوى الضرورة
فيه مكابرة او جهالة بحقيقة الرؤية انتهى لكن نقول والموضوع في الجسم فانه اعتبار
القابل من الموضوع والطول من الطول [illegible] وليس الطول [illegible] الوضع [illegible] فان
[illegible] عند المتكلمين من انه مركب من الجواهر الفردة [illegible] فاعلم بجزء منها
[illegible] فيقبل الانقسام [illegible] من جهة واحدة لزم
الوضع الواحد [illegible] فروية الطول والوضع [illegible] تركيب الجسم منها [illegible]
من علل مشتركة [illegible] بين الجواهر والاعراض [illegible] الواحد [illegible]
مرئيا بالعلل المختلفة [illegible] الامور المختلفة [illegible] الاعراض والجواهر [illegible]
فان [illegible] المسبوقية بالجسم فلا [illegible] متعلقة الرؤية فلم يبق الا الوجود او
الوجود المطلق [illegible] الهوية [illegible] الهويات والوجودات [illegible]
المرئي من بعيد [illegible] مطلق الهوية المشتركة [illegible]
[illegible] ولا يقيد [illegible] اعترض عليه [illegible]
في شرح المواقف بانه لا يخفى ان مفهوم الهوية المطلقة المشتركة [illegible] الهويات
ام اعتبارية [illegible] فلا يتعلق بها الرؤية اصلا وان المذكور من [illegible]
البعيد هو خصوصية الموجود [illegible] اجمالي لا يتمكن به على تفصيلها فان مراتب
الاجمال متفاوتة قوة وضعفا [illegible] على ذي بصيرة [illegible] ان يكون [illegible] اجمالية

وبسبب التفصيل [illegible] المذكور ما يتعلق به من الكمال الى [illegible] كل شيء فكونه اعتبارا
ويحكم ان [illegible] بالمشترك [illegible] من [illegible]
[illegible] فلم يجوز ان يتعلق [illegible] متعلق الرؤية [illegible]
الرؤية [illegible] المتعلق الاول للرؤية فلا يجوز ان يكون الوجود المطلق
[illegible] وهذا [illegible] البعدية [illegible] القيقية
بالوجود [illegible] الانتزاعية وفيه تأمل [illegible] لزوم كون [illegible]
[illegible] الموصول [illegible] الانتظار [illegible]
[illegible] الانتظار [illegible] ومن المعلوم ان [illegible] ينظرون
[illegible] على الانتظار [illegible] التنبيه والنعت جمع [illegible] وقال
وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة [illegible]
[illegible] ينتظرون [illegible] الانتظار [illegible]
[illegible] الرؤية [illegible] الآية [illegible]
[illegible] الانتقال [illegible]
[illegible] الآية [illegible] على [illegible] الآية [illegible]
والانتظار [illegible] الآية [illegible]
[illegible] على وقوع الرؤية المسألة [illegible]
قول المستدل [illegible] على [illegible]
[illegible] المسألة [illegible] الاستدلال [illegible]
[illegible] الرؤية [illegible] قول المستدل [illegible]
ويمكن ان يكون [illegible] الاجماع [illegible] الاجماع على [illegible] والسلام
لا تجتمع امتي على الضلالة [illegible] المنقول [illegible] النقض

ابطال معارضات [illegible]

[illegible] الحجاج
[illegible]

وما ذكره العلامة من أنه لم ينقل إلى الرؤية المجاز لكونها أقرب المجازات إلى الحقيقة ولو تعذرت الحقيقة
فالحمل على المنع المجازي الأقرب بالحقيقة متعين كما بيّن في موضعه قوله أو نقول امتنعت الرؤية
لم يكن نفي بنفيها غرضه أنه إذا امتنع المعدوم بأنه لا يرى حيث لم يكن له ذكر ولو ورد عليه أن
عدم مدح المعدوم لكونه علم معه ولم يتعلق بعض العدم بكون الأصوات والروائح لا يمدح مع
امتناع رؤيتها لكونها مقرونة بسمات نقص والجواب أن امتناع الشيء لا يمنع التمدح بنفيه إذا
ورد التمدح بنفي الشريك والصاحبة والولد وأنواع مع امتناعها عنه أجيب بأن المدح بها
لا تتعلق بالكمال من جهة وكذا النقص من جهة لا في المدح بنفيها وأما عموم [illegible]
والروائح بعدم الرؤية فلا نقول فيه القول مع امتناعه ولو نفيها [illegible] لم يتعرض لكان
نفيها إلا المجازية من العمى بخلاف رؤيته تعالى فإن جوازها كان مشهودا فيما بين الأمم لا
[illegible] أنه إن فضل المدح نحوه من نحوه أنه يشتغل بتبديل الأمم [illegible] آن مطلع
الرؤية مما يتمدح به بل ما هو بسبب التحجب بالحجاب فوق الكبرياء والتمدح بما [illegible]
أنه يقول فيما التمدح للمتعزز المتمنع بحجاب الكبرياء مع إمكان رؤيته وما أورد من نحو
بنفي الشريك أو بقي الصاحبة والولد ونفي الحاجة فمبني على ما جعله أنه تمدح بها [illegible]
وقال المتكلمون بأن التمدح فإنه نفى على نفس ذاته مع كونه جامعا لعموم الصفات [illegible] ما ذكره
من أعظم شأنه قوله مكث الإمكان وما لم يكن هذه العبارة دليل على حكمه فإن جواب
مرفوع وفيه إشارة إلى تعميم الإرادة للموجودات دون العدم حيث لم يقل [illegible]
فإن الإرادة إذا تعلقت بالوجود فيجب وإلا فيمتنع لأنها علة الوجود وعدم العلة علة العدم
فحمل ما [illegible] مراد فيه رد على المعتزلة حيث قالوا إن الكفر من الكافر ليس بمراد له [illegible]
لكان [illegible] أو على [illegible] الأولى وفيه رد على المعتزلة [illegible] أن أفعال الكافر مراد له
[illegible] فيما سبق والأول المعتزلة مع [illegible] فتذكر قوله فما نعلم أن جميع أفعاله متضمن للحكم والمصالح
فلا يتصور منه وجود شيء من الأفعال سواء كان فعل تركه وإيجاده لو تركه ولم يوجد لا يخ

لا يخلو عن الحكمة وكذا الواجب ومن تركه ومنهم من قال يحتمل أن يراد أنه تعالى جميع أفعاله متضمن
للحكم والمصالح يكون تركه [illegible] لخلا عن الحكمة فيكون واجبا عليه تعالى ولم يقل به أحد فاحتمل أن يكون المراد
عبارة عما تركه يخل بالحكمة فيلزم كون جميع أفعاله واجبة عليه لكونها متضمنة للحكمة [illegible]
المعدوم فافهم قوله على أن الترجيح بالحكمة ليس بواجب عليه تعالى فوجوب ما تركه يخل بالحكمة إنما يتصور إذا
كان رعاية الحكمة واجبا ولا وجوب عليه وهو أول المسألة كيف وهو يفعل ما يشاء [illegible] في ملكه كيف شاء
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قوله أن لا يخلق أو يموت طفلا أو يسلب عقله بعد البلوغ اعتراض على
أن الأصلح أن لا يخلق ولا يموت ولا يسلب عنه العقل [illegible] وحاصل الجواب أن لا يكون [illegible]
لا يعقل أو يكون مجنونا واجب عليه تعالى ولم يفعل كذلك لأنه تعالى علم أنه لو [illegible]
وهذا الجواب إنما يتأتى على مذهب الجبائي حيث قال الأصلح في جانب علمه تعالى فأوجب ما علم نفعه
ولهذا ابتنى على سؤال الأشعري أنه أخذ بعضهم اعتبر الأصلح في نفس الأمر ويعلم أن من علم الله منه الكفر على تقدير
التكليف يجب أن لا يكلف ويلزم عليه ترك الواجب فيمن مات صغيرا قوله ولا يخفى أن مرادهم الأصلح
بالنسبة إلى الشخص لا بالنسبة إلى الكل من جهة الحكمة كما ذهب إليه الفلاسفة في نظام العالم أنه فلا يرد
أنه للمعتزلة أن يقولوا إن خلق الكافر المذكور وكذا إبقاء إبليس وإن لم يكونا أصلح بالنسبة إليهم [illegible]
إنما أصلح بالنسبة إلى نظام العالم فإن مرادهم بالأصلح ليس ما هو بالنسبة إلى الكل من حيث هو كل
وإلا لما كان لسؤال الأشعري العارف بمرادهم وجه وكذا جواب الجبائي [illegible] أن مرادهم
بالأصلح ما هو بالنسبة إلى الشخص وكذا [illegible] ما توهم بعضهم من أن [illegible]
[illegible] على الجبائية [illegible] الأصلح واجب عليه تعالى إذا لم يوجب تركه حفظا للأصلح أن ما هو بالنسبة
إلى الشخص [illegible] إماتة الأطفال [illegible] أصلح لكمال الجزع مع موته فكان الأصلح
لهم حياته فعلى حفظ الأصلح وجب فوت الأصلح لو [illegible] فعلى كل أن الأصلح لهم إيجاده على حالة
الكثيرين فوت الأصلح له [illegible] المراد بالأصلح هو بالنسبة إلى الشخص وحده
وإماتته [illegible] ترك الأصلح [illegible] الأصلح إلى العبد أن لا

يقع عن معصية وان يكون في غاية العلم بوجود كل معصية وبوقت كل علم بوجوب التوبة
ليستغفر لشيء لان للعبد اختيارا تاما على اصله فيجعلوا ارادة الشر منه غايته على الارادة التي يتحقق
فيجب على الله تعالى الاصلح بحسب ... ثم اعلم ان الكرامية ذهبوا الى ان الغاية الالهية متعلق بنظام
كل العالم من جهة الخلق والمصالح الجزئية راجعة الى الكل المعنى الكلية فكل ما وقع في العالم لانه
ان يعبر عما يلائم او لا ما بالنسبة للكل معتبر خلاف المعتبر وتقدير ذلك ان المحسوس اذا ...
عادة بلا قدم بلا خطا فان ... بالنسبة الى المجموع من حيث المجموع اولى والبعض فيعتبر موفقا
للمجموع ... وتحدث للمجموع وغيرها فيتصل الى ما عقول في ذلك التقوية البقوة ...
بالنسبة الى المجموع العالم من حيث المجموع وان كان الابعد بالنسبة الى الفرد واحد ان يكون عين
وافق ... ارباب الكشف وقد ... وحدة البعض ... هو الواقع بالنسبة الى الخلق
من حيث الخلق لان هو الواقع النسبة ... اما ان يكون معلوما اولا
يستلزم الجهل ... ذلك ... يستلزم ... فانه ... قادر عليه لم ... يكون
بما ... ولم يكن قادر عليه ... عن ذلك وهو اجل ... وبرهان
متكلم ذكره الامام حجة الاسلام في بعض ... الكبر الكشف كما ذكره ... بعض ...
فان قلت فعلى هذا يجب الوجوب ... عليه ... انما يريد ... الاصلح
لا على الوجوب ... فرق بين ... الوقوع والوجوب ... يقال ان ... والممتنع ... الامر ...
الوجوب ... القدرة على الواجب ... ولهذا اللزوم ... قيل
هو ... قبل ... جاز ... الخلف في الوعيد ان يكون ... فان الامام الرازي ذهب الى ان
الخلف في ... لانه ... الوعيد ... وقسم من اقسام ... فاذا جوز ... على الله تعالى الخلف ... تجويز الكذب
على الله تعالى وهذا خطأ عظيم بل يجب ان يكون كما قال العقلاء اجمعوا ان الله تعالى منزه عن الكذب
ولانه اذا جوز الكذب على الله تعالى في الوعيد لاجل ... من ان الخلف في الوعيد كرم فلم لا يجوز الكذب
الخلف ايضا في وعد الخلق ... ايضا فاذا جاز الخلف في الوعيد لتوفر الكرم فلم لا يجوز في ... العفو

في العفو والاحسان لوفق المصلحة ومعلوم ان فتح هذا الباب ينفي الى الطعن في القران وكل شريعة
انتهى ويمكن ان يكون مراد الواحدي بجواز الخلف بحسب التلفظ الجليل فانه عدم ... به من تكلم الكبيرة حتى
بجانب الحق ... بعد دقة ... فان الخلف ... على ... القول ... معلومة من الدلائل المنفصلة
من الكتاب والاحاديث كقوله تعالى ويعفو عما دون ذلك لمن يشاء وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا
انه هو الغفور الرحيم وقوله تعالى لذو مغفرة للناس على ظلمهم وقوله عليه الصلوة والسلام التائب
من الذنب كمن لا ذنب له وغيرها ولا شك ان الكذب مذموم مطلقا ولو كان مستحقا للكرم فهذا
هو السر في عدم تجويز الكذب والخلف في الوعيد وان استلزم الكرم فقط في ... فان ... الخلف ...
وجه كون الخلف خلفا بحسب التلفظ الجليل دون دقة النظر في ... لا يعد ... بالخلف ...
موهوما ... هو من دأب الكريم اذا ... ان يتعلق بالمغفرة ... واما الوعيد على الخلف
فلا ... اذا ... موافقة وان لم يجز الخلف ... مستلزما للكرم ... الخلف
التطبيق بين قوله تعالى ويحق ... الله ... وبين قوله ما يبدل القول لدي فان ... حق
العباد على الله تعالى ان ... عليه ... لهم اتمم اذا فعلوا ذلك
ان يعطيهم ... فلا حق للعباد على الله تعالى فانهم لا يحتجون بعباداتهم ...
بل ان اثاب فبفضله وبهذا ... وقع في الصحيح من انه عليه السلام قال يا معاذ ما حق
الله على العباد وما حق العباد على الله قال الله ورسوله اعلم قال اما حق الله على العباد
فهو ان لا يشركوا به احدا واما حق العباد على الله فهو ان لا يعذب من لا يشرك به احدا
يلزم من هذا ... غفران الذنوب مطلقا ... يكون ... قال انه لا ... معصية
كما لا ... طاعة مع الكفر ... عدم التعذيب ... التابعين ... في الاحاديث ... بعض
العصاة ... في ... الجنة ... السلف الصالحين في العلم ... اهل
السنة ... ان يحمل ايات الوعيد على استحقاق ما ... وقوعه
بالفعل ... الاية المذكورة ... وهو ... في تفسيره من ان الاية ... قول

على أن جزاء القتل العمد هو ما ذكره لكنه ليس فيه أنه تعالى يوصل هذا الجزاء إليه البتة لا وقد يقول
الرجل لعبده هو جزاؤك إن فعلت كذا إلا أني لا أفعله قال الإمام وهذا ضعيف لأنه ثبت بهذه
الآية أن جزاء القتل العمد هو ما ذكره ثبت بسائر الآيات أنه تعالى يوصل الجزاء إلى المستحقين قال
الله تعالى ومن يعمل سوءا يجز به وقال اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ومن جملة ذلك قوله تعالى
منهم من جعل قول الإمام إشارة إلى هذا الضعف وإلى أن تأويل الآيات المذكورة بالمذهب الحق
الكلامي في عكس الأول أن تأويل الآية المذكورة في الشرح لا يصلح فيها على أن إيصال الجزاء إلى القاتل
ثبت بسائر الآيات والآية المذكورة إنما تدل على الاستحقاق ويمكن أن يكون كلام الإمام إشارة إلى
الله وعليه أن لا يتجاوز إلى الوهم فافهم فائدة ينبغي أن لا يلاحظ العبد في طاعته وعبادته لحصول
الثواب ودفع العقاب على ما نقل عن الإمام الرازي من أن المتكلمين أجمعوا على أنه لا يحصل العبادة
لمن قصد بعمله على أن لا يلاحظ فيها إلا الثواب ودفع العقاب وأما إذا لاحظ الامتثال فيه
نعم وقد تعم هذا الحكم فيعدون التقرب للطاعة مراتب الأولى أن يلاحظ فيها الثواب مع
الامتثال وتسمى عبادة والثانية أن لا يلاحظ إلا تشرف النفس بنسبته إليه تعالى بالامتثال
وتسمى عبودية والثالثة أن لا يلاحظ فيها إلا الله تعالى وتسمى عبودة وهذه أعلى المراتب وإنما
تقدم الكلام على نفي الحاجة إليها حيث منع ممكن [illegible] أن [illegible] وذكره [illegible]
بعده [illegible] والثالثة على أن لا يبقى لشكر أقل قليل من نعمه رد على المعتزلة على قوله إن التنزل
تسليم كون الطاعات مخلوقة للعباد فيما على أن شكر المنعم واجب عندهم عقلا وطاعة العبد لا تفي
بشكر أقل قليل من نعمه فضلا عن أن يزيد عليه ما يستحق به الثواب **ومنها** أن القدرة الغائية على
الفعل لا يثبت أن القدرة الغائية بمعنى الأمر الباعث للفاعل على فعله فاعلية منه بأفعاله تعالى
قائما على ما نقل عن الشيخ وحققه الجرجاني تعليقه على الشرح بالجزء الأعم من أن يكون من الأمور
الغائية المترتبة على الفعل وإن كان أعلى من الترتب فقد إلى الواجب تعالى غاية مطلوبة
المنع فالمراد بالقدرة الغائية هو الأمر الباعث للفاعل المترتب على الفعل بعقود الفاعل لها

لا يلهو لنفسه والحق إن عنى أنها مطلوبة للفاعل تسمى غاية من حيث إنها باعثة لأجل الإقدام
على الفعل فهي متقدمة بالذات متحققة بالاعتبار ذلك الغاية واتفاقية كون كذا في المصلحة المترتبة
على الفعل من حيث إنها ثمرته ونتيجته فائدة وتسمى المصلحة من حيث إنها على طرف الفعل غاية **ومنها**
من أن منفعة تعود إليه أو تستكمل به تعالى عن الأغراض علوا كبيرا **ومنها** أن الفعل عن القدرة الغائية إنما
هو لنفعه فأما فاعلية فيكمل من جهة الفاعلية بأنه يكون عن ذلك علوا كبيرا **ومنها** الأول صفة
الكمال والنقص فالحسن كون الصفة صفة كمال والقبح كون الصفة صفة نقص فإن يقال العلم حسن
أي لمن اتصف به كمال وارتفاع شأنه والجهل قبيح أي لمن اتصف به نقصان واتضاع حال
ولا نزاع في أن هذا المعنى ثابت للصفات في أنفسها كذا في شرح المواقف **ومنها** والثاني ملائمة
الغرض ومنافرته فما وافق كان حسنا وما خالف كان قبيحا وما ليس كذلك لم يكن حسنا ولا قبيحا
ومنها وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة فيقال الحسن ما فيه مصلحة والقبيح ما فيه مفسدة وما خلا عنهما لا
يكون شيئا منهما وذلك أيضا مما يدركه العقل ولا يتعلق بهما الفعل الشرعي
ومنها ويختلف بالاعتبار فإن قتل زيد مصلحة لأعدائه وموافق لغرضهم مفسدة لأوليائه ومخالف
لغرضهم فهو أمر إضافي لا صفة حقيقية بمحال لا يتصور كون الجسم الواحد أسود وأبيض
بالقياس إلى شخصين كذا في شرح المواقف **ومنها** أن فعل مخلوق أي مع كونه مخلوقا في الشيخ الأشعري وقوم
حكم العقل بالاستقلال بالحسن والقبح في أفعاله وكذا يمنع حكم العقل بالاستقلال ما ذهب إليه بعض الحنفية
كالإمام أبي منصور من أن العقل يحكم بوجود الحسن والإرادة على سبيل الإيجاب دون الاختيار وقد يقال
فيما سبق أنه يلزم على المعتزلة هذا أيضا فتذكر **ومنها** في الإقدام الوضعي والإيجاب في النحاة يعني
لام واحد وهو القابل للقسمة المعنوية إما المنقسمة بالفعل وهي القسمة بالإرادة النوع
في المنقسمة والقسمة بالكسر هي ما يبقى بعدها وقد يوفق بين النوعين والوحدة تجمع الأمور
ما يعرض الوهم في حيث إن ما يوقف منه العقل كليا والمراد بالوقوف التجزي العقل كما
في تعريف الكل والجزئي **ومنها** وقد عرفت أن المحققين على أن اعتقاد القديم لا يغاير

ولا يخفى أنه لا فرق في هذا الباب بين تفسير الفقهاء وحد الأئمة في صورة الوحدة نحتاج في استنادها
إلى الموجب لا يلزم الترجيح بلا مرجح لا يخفى فإن قلت يمكن أن يكون القدرة مع تمكنه مستندة
إلى القادر وتسبق عليها قدرته وأخرى مستندة إلى الموجب قلت فلا احتياج إلى الكثرة ويكفي
[illegible] القدرة الواحدة والتسلسل في العدم ما تم ولا ينقطع فضلا في الأكثر وبالجملة لا يخفى
الكلام في هذه المسئلة إلى الآخر بالأيسر والأحرى كما لا يخفى [illegible] لو لم يلزم [illegible] ولا
يخفى أن قوله في تعلق القدرة إلى ذلك [illegible] يكون عدم [illegible] تعلقها بالفعل
[illegible] ورد عليه [illegible] يلزم [illegible] أن يكون عدم التعلق صفة [illegible]
لا تعلق لأن القدرة على ما ذكره تتعلق بطرفي الوجود والعدم [illegible] فتحقق [illegible]
وعدمها إنما يكون بالإرادة لا بالقدرة فإن المؤثر في الحقيقة هو الإرادة لأن القدرة و
تعلقها يجب [illegible] التمكن على السواء وأجيب عنه بأن تعلق القدرة [illegible] الفعل والترك [illegible]
ذات التمكن لا وجوده وعدمه أن الفعل المؤثر في الأفعال الاختيارية إنما هو ذاته [illegible]
قدرته وإرادته كما أن المؤثر في الأفعال الإيجابية ذات الموجب لا صفة من صفاته [illegible]
ولا يخفى أن المراد من [illegible] بسبب القدرة وكيف يتوهم أن القدرة مؤثرة حقيقية [illegible]
[illegible] أن قوله تعلق القدرة [illegible] إخراج الموجود من العدم إلى
الوجود [illegible] قوله أن القدرة مؤثرة والإرادة مخصصة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] للنفوس [illegible] بالحقيقة [illegible] طائفة من [illegible] إلى أن النفوس [illegible]
المفارقة عن الأبدان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في قصة خلق آدم [illegible] من قوله [illegible] في الآية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في بني آدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

باعتبار الصورة العقلية فحيث يتوهم ما يتوهم يتوقع منها ما يليها من معارضة تلك الصفة وتصفوا
من خصيصة كلمة واحدة من الفريقين اذ ادلة الثاني وصفته سطوات للفصل ومتموه على الحجة النفعة
في الشيخ عنه ومجاز عنه المحدثين والكلافين ولم يعلموا ان التركيب يفيد ما يفيد عند الاعادة وكان
بالجزئيات والشبهات والتصديقات والتحرج منافيا للكمال حيث من الصورة الا العقل الذي هو المعنى من الكلام الحادث
والكيف رفع الجلالة قوله قال اني اعلم ما لا تعلمون انتهى كلامه من دفع مقامه قوله وهو ان يعني
ان جوابه لا يتوقف لا عموم حصمهم بحصها الا ابليس بترك السجود منهم وهو ليس منهم قوله فسجد
فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس بدليل تناول الامر له في قوله واذ قلنا للملائكة
اسجدوا فسجدوا الا ابليس المحقق في الذم بترك السجود وما منعك ان لا تسجد وقوله الا ابليس كان من الجن
وما قيل من ان طائفة من الملائكة مسماة بالجن وكان منهم ابليس بيانا للادلة وصحح الاستثناء
وتناول الامر للحقيقة واعلم انه لا قاطع في هذا البحث لا نفيا ولا اثباتا بل ما له طريق ظني
وان الظن لا يغني في مثل من الحق التي يطلب فيه العلم واليقين من الحق شيئا كذا في شرح
المواقف قوله والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق اه ادرج به المعنى النفسي فعدم كونه مخلوقا بمعنى
كونه قديما كسائر صفاته تعالى واذا اريد به الالفاظ والنظم المتلو فعدم خلقه بمعنى عدم خلق احد
سواه تعالى فلا يجوز ان يطلق الخلق عليه ولا يجوز الكتب وجاز حمله على ما مر من قوله عدم حدوث حال
انه مخلوق فهو كافر بالله العظيم والا فلا يكفر بالقول بخلق الالفاظ والحروف بمعنى حدوثها وكذا
لا يكفر في عدم ابانة صفة واذا العلم يسمى بالكلام النفسي بل على ما فرع اقرب الى من عدم الكفر
بعدم عدم الخلق بمعنى كونه قديما على ان الوان مطلقا حقيقة على ما سيظهر قوله فلا يظهر وجه ان
قولوا الحجة الاجماع الاول ومنعوا الكرامة ... افراد في مقام التعرض من الشبهة نوافع بتحقيق
المذكور قوله قلت ما بالهم لم يقولوا بحدوث الكتابة والمحل وقطع العلاقة فلا يلزم عليهم الالزام
بهذا القول فهو قالوا ان الجسم الذي هو مختص بخلقه علاقة بحلوله في الازل بمادته نعم وان
كان هذا باطلا في نفسه قوله وقيل انهم منعوا انه كاف الشرع بقوله وقيل الى ضعف التوجيه

بناء على ان منع حدوث من حكايته في مقام من توابع المتعقبين خلاف منع اطلاق لفظ الحادث على الكلام
النفسي النفسي دلالة لان خبر يكون واحد من المتكلمين هو الحادث بما في الحجج قوله المتنبي من
محالفة الذي اما قول الماتن على نفي قيام حوادث بذاته قوله انما نزاعهم في اثبات الكلام النفسي وعدم الكلام
النفسي القرآن الكريم الذي هو من قوله الشيخ الاشعري الكلام هو المعنى النفسي اما هو مدلول الكلام اللفظي من النسبة
والمعنى حقيقي وما كان الكلام انما يكون كلاما باعتبار اشتماله على النسبة فانها الجزء الاخير وهو معنى
بالاجازة ويتفق بصفة الكلام من الاخبارية والانشائية والصدق والكذب وغيرها اشياء في طرفي الكلام
على النسبة الجزئية في كلام النفسي على ما يفهم من المختصر من انه في شرح مطلق النسبة بين مفهومين انشائية او
اخبارية من حيث يفاد بالكلام اللفظي من حيث يستفاد منه ولذا كان قائما بنفس المتكلم دون السامع
واعلم انهم اختلفوا في ان الانتفاء هل هو جزء الكلام ام لا فالتفتازاني والشريف الجرجاني ان الكلام النفسي ادراك
معنى الكلام اللفظي ولا يكون امرا خارجيا لم يكن الا الصورة العلمية وهي الاخبار في ان في الثاني فحقيقتها
نسبة في الكلام غير الصورة العقلية وهي الطلب حيث ان صورة النسبة الخبرية بين الضرب والمحل في الاول
قائم بنفس ذات المتكلم والثاني بمجموع طرفيه وهو يتبين فيما يعني في الشرح ان اطلق غير الارادة وما
تحقق النسبة بين زيد وقائم على ما يقول المطيع عبارة المحقق في شرح المختصر مغايرة للنسبة القائمة بزيد
وقائم المتحققة في الواقع وكذا النسبة الذهنية هي علم قائم بنفس المتكلم فانها انه غيره وانها الحق
انتزع من الصورة العقلية للنسبة الخارجية من حيث يفاد بالكلام فهي من حيث انها في الواقع نسبة
خارجية ومن حيث انها صورة يعتبر مطابقتها لما علم بها ومن حيث يفاد بالكلام كلام نفسي
مغايرة للعلم الاعتبار لا بالذات ولو كانت كذا النسبة في الخبر عبارة عن الاعتبار بحسب
الطبيعي والاعتباري نسبة قائمة بنفس المخبر لا بصورتها كالطلب القائم بنفس المطالب لو ظهر كونها
مغايرة للعلم المقصود فهي اذ كثيرا ما يخبر الشخص عما لا يعتقده وكذا لو كانا مغايرة لتصور النسبة او الايجاب
عن تصور النسبة الخبرية وهو ظاهر كان قوله يفاد بالكلام اللفظي باعتبار ان الكلام اللفظي قد يدل
عليه دلالة التزامية كما لطلب فان اللفظ اضرب يدل مع وضعا الطلب الضرب فان مفهومه مركب

ثم وطلب الفعل بعينه نحو لانه يعتبد الشرائط [illegible] ولا شك ان الاخبار وان كان موجودا بنفسه
في الذهن لا بصورته لكن بخصوصه تحقيق بعقود التوقيفي و ح كان المراد من قوله نسبة بين مفردين ان
لا تعلق بهما و ليس [illegible] المعجز والجزء او المعجز فكان التوقيفي في ابطال هذا
الكلام يجب [illegible] دون التكذيب والمعنى باطل و ورد على هذا التوجيه انه لا يتم من الاخبار الا بجار الكلام
او ايجاده [illegible] المعقولية العقل فلم يكن ازليا و ما قال ان تحقق نسبة في زيد قائم مغايرة [illegible]
ان [illegible] من حيث زيد والنسبة التي بين زيد و قائم في الواقع و للعقود العقلية [illegible] فانه
بنفسه بنفس المنطوقي و النفس [illegible] و التصورية ام لا و [illegible] عليه تلك الوجدان بكذبه ولو قال المحقق
العقولية في جزئيته و المنفسة في غير معقول فالحق توجيه ما ذكره المصنف باحد الوجهين المذكورين
هذا اما اخذ مما ذكره بعض المحققين من المتأخرين في تعليقاته على الشرح المختصر والاوفق [illegible] بالعبار
ان الكلام النفسي هو مبدأ ايجاد الكلام واظهاره وهو المعنى الذي يجده الشخص من نفسه اذا اراد ان
يتكلم و ينهي او يتحير قبل التلفظ ثم يعبر عنه بشيء [illegible] هو الكلام النفسي وما يعبر به هو الكلام
اللفظي وهو [illegible] ام واحد [illegible] بحسب التعلق و ذلك على [illegible] في المتردد به
من ان التكلم ام واحد [illegible] التحقيق [illegible] والاجابة وغيرها يحمل
بحسب التعلقات والفرق بينه وبين العلم انه ان يكون مع حصول الخطاب اما مع نفسه او مع غيره
بخلاف العلم فانه لا يكون فيه قصد خطاب و توجه لكن كلاما نفسيا فقال فيه [illegible] الجواب ان
ذكر الترتيب انما هو في اللفظ لعدم مساعدة الآلة [illegible] على منع [illegible] الشيخ باعتبار [illegible]
الترتيب بخلاف ما ذهب اليه الاصحاب فانه قيل على منعه ما يجب الترتيب من الحروف و[illegible] عليه
انه [illegible] في الذهاب الى الكلام النفسي الازلي المكونة لان الدواعي المكونة [illegible]
[illegible] باق بالنسبة الى الكلام اللفظي فكان الواجب عليه على ما ذكره ان يمنع كبرى القياس
انها لا صوات كلها [illegible] لم يقل الشيخ في [illegible] الكلام لانه لا وجه وان التزام انهم
جواب ايراد لا يندفع به و مع ذلك هو في نفسه محل تردد و يجب الاستدلال عليه لكنهم لم يستدل

مولانا ميرزا جان [illegible]

وجه التامل انه لا يظهر بهذا القدر مغايرته للعلم [illegible]

بالكلام النفسي صح

عن الشبهة المذكورة صح

سبيل على نحو [illegible] من مثله انتهى اقول انما كان الواجب على الشيخ منع الكبرى لا الصغرى
على ما ذهب اليه المصنف من ان الاصوات ممنوعة [illegible] الكلام النفسي فيمنع الترتب [illegible] و يجب منع
الكبرى بان يقول لا نسلم ان كل ما هو مركب من الحروف المرتبة حادث فان كلامه تعالى من جنس الحروف مع
ذلك ليس حادثا لان الترتيب النفسي انما هو في التلفظ لعدم مساعدة الآلة واما اذا [illegible]
النفسي فالصغرى بكونها ممنوعة [illegible] الكلام اللفظي باعتبار نفي الترتيب فيه و [illegible]
الصغرى على ما ذهب اليه [illegible] بالنظر الى الكلام [illegible] بالنسبة الى الكلام اللفظي فان
الكلام اللفظي وان كان من جنس الحروف الا ان الترتيب [illegible] الآلة لعدم مساعدة التلفظ
الآلة هذا نعم [illegible] فقال [illegible] على حدوث [illegible] المنتظم من الكلمات
المترتبة [illegible] الدلالة والانزال والتنزيل فانه يوجب الانتقال من مكان الى مكان [illegible]
حادث و[illegible] فانه يوجب كونه [illegible] وكونه [illegible] فانه يوجب ان يكون [illegible]
[illegible] حادث فكونه موصوفا لان محل الحادث حادث وكونه [illegible] فانه حادث فهو حادث ثم
[illegible] بالقياس الى [illegible] فيكون [illegible] وكونه [illegible]
منقطعة [illegible] مسبوق بالمنقطع ولا يخفى ان بعض ما ذكر انما يكون من [illegible] حقيقة
لا [illegible] فقال [illegible] الى كون [illegible] مع كونها [illegible]
الشيخ ان يمنع كونها في نفسها متتابعة [illegible] لعدم مساعدة الآلة في التلفظ
[illegible] الحروف [illegible] الحركة
فانها في نفسها [illegible] ولا يخفى ان [illegible] من جنس الحروف والاصوات لا يكون [illegible]
ولا يكون [illegible] ام لا [illegible]
المختلفة المركبة من الاجزاء المتعاقبة [illegible] من التلفظ [illegible] ما ذهب اليه المحقق
و الا فلو [illegible] ما ذهب اليه [illegible] المنتظم القائمة
بذاته تعالى [illegible] المنتظم [illegible]

اللفظي صح

النفسي صح

لعدم مساعدة

الصفات في علمه الازلي والتفصيلية مغايرة لنفس العلم فان كلامه [illegible] في معرض [illegible] وتعلق علمه تعالى بها
ولم يتعلق بالنفس النفسي وكلامه فيما ليس الكلام الذي هو [illegible] في ذاته في علمه القديم [illegible]
فيكون [illegible] بداية [illegible] بحسب الوجود العلمي [illegible] بين [illegible] وبين
[illegible] مع انه [illegible] في علمه الازلي [illegible] في علمه الازلي يتعلق [illegible]
[illegible] فانه [illegible] بحسب [illegible]
[illegible] في علمه الازلي [illegible] هذا الكلام [illegible]
واحد [illegible] بجميع [illegible] بالتحقيق [illegible]
[illegible]
فيكون المنع [illegible] والاستقبال [illegible]
[illegible] المستقبل كما اذكر [illegible]
ان كلامه تعالى في علمه ولا [illegible] ومن [illegible] صاحب المواقف من ان [illegible]
او [illegible] وحروف والمعاني [illegible] من ان [illegible] النفسي [illegible]
هو [illegible] فان [illegible] الكلام النفسي [illegible]
عبارة عن علمه تعالى بالكلمات المؤلفة [illegible] العلم وان كان عبارة عن الكلمات المؤلفة
المعقولة [illegible] الكلمات المعقولة [illegible] الكلمات
المؤلفة المعقولة [illegible] بحسب وجودها العلمي [illegible] علمه [illegible] الازلي
[illegible] بكونه [illegible] المؤلفة [illegible] فان قلت [illegible] المقصود
لترتيب الكلمات اي من [illegible] المعلومة [illegible] فلم يكن [illegible]
الذاتية ولا [illegible] العلم [illegible]
ويكون [illegible] لا [illegible] الكلمات في علمه تعالى [illegible]
صفة الكلام كونه مغايرا للعلم لا عينه [illegible]

علمه [illegible] في [illegible] مع العلم [illegible] هذا التوجيه [illegible] القول [illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible] الاطلاق [illegible]
[illegible] الكلمات [illegible] وان كان [illegible]
ان جعل المتكلم مشتق من التكلم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] بان كلامه [illegible] الكلمات [illegible] في علمه الازلي
[illegible] في الوجود العلمي [illegible] الوجود العلمي [illegible]
[illegible] في علمه [illegible]
[illegible] الوجود العلمي [illegible]
[illegible]
[illegible]
الكلام النفسي باعتبار الوجود العلمي وكذا [illegible] النفسي [illegible] النفسي [illegible] الكلام [illegible]
في ازليته [illegible] الكلمات بحسب الوجود العلمي [illegible] الوجود مع العلم [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] من حيث [illegible] الصفة [illegible]
العلم [illegible] سائر الكلمات [illegible] الصفة في [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] وجود علمي [illegible] الكلمات [illegible]
[illegible] في [illegible]
من [illegible] في علمه [illegible] الكلمات في علمه [illegible]
الصفة [illegible] في علمه [illegible] الكلام النفسي [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] العلم [illegible]

بل هو فعل وسبب للمعلوم كما هو مذهب الكشاف عنده والمراد به انه ... في النشأة الوجودية قلت سببية العلم
ومعلولية لا ينافي كونه تابعا للمعلوم فان العلم من حيث انه حكاية عن المعلوم لا يكون الا مطابقا
لوجود المعلوم وخارجيته لكنه من حيث انه بوجوده وبنفسه الا صفات الفعل واراده يكون له سببية
موصلية في وجوده فكونه تابعا لنفس المعلوم لا ينافي كونه سببا له ونحن نقول ذلك عن بعض المحققين
و على ما هو ظاهر كلام متقدمي الحكماء من ان الاول تعالى من فوق كيفية علمه انه يعلم ما ... وكذا
لان كلامه في الحكمة التي ذكرنا المتقدم في علم الازلي بحقيقة النظر والعلم والمعلوم متحدان بالذات
على ما ذهب اليه المحققون فان قلت ان التحقيق الحق ان العلم والمعلوم مختلفان بالحقيقة على
القول بان الحاصل ما هو الا شيء ... الا انه منع الاتحاد بالذات والاختلاف بالاعتبار فانه لو عرض ما في الذهن
عن العوارض الذهنية والاعتبار لكان هو الحاصل لكن ما ... منحصر ... في العين فالتحقيق في الاخر ... العلم
على ما يعني فهو علمه ... على ما هو الكلام متقوم من الكثرة قلت كون الطلاق التعقيق ... ما ... يخ
ما يحتاج الى وجود خارجي كما هو كلامه وحقيقة الامر من اطلاق الكلام عليه بمعنى ان انه وان على
ما هو كلامه فما قوله فانا المتحرك ... يكون كلاماً ... في ان المتحرك به يحتاج الى وجود خارجي
قوله يكون كالنقطة ما بين ... او ... دوران الى ... ومنع ... الا ... ما بين ... الاولى
لتشبيه الكلمة التي ... الى ... فجعله بحقيقة وجودها ... فيكون منع ... كون
في ... قال ... ليس ... المدهون ... الا في الوهم ... الاعيان ... لها
مقدار الحركة ... في المتغيرات ... بل ... على ... قبل ...
وبعد ... ما ... ما فيها ... ما ... في البعدية فالزمان ... سبق
عنده ... الزمان الآتي ... ولا يتغير من حال الى حال ... الحق
الملك اليوم لا ... في ... ما ... يكون المجرد ... عن ... بل ... المتكلم
المتحققون ... في مسلك المجردات ... الآتية في الآخرة ... الانبياء ... من ... اليهم محيطاً
بالزمان ... في ... النشأة ... من هذه ... على ... التحقيق ...

ما يعني انه حقيقي ... الكلام ... انه ليس ... الكلمة التي ... في جملة الازلي بحقيقة النطق
موجوده بالوجود الحقيقي ... الكلام ... عند الفلاسفة فان ...
ومنع الكلام ... في ... ان يتحقق ... وتم ... من ...
يسلم بانه الا عند من جوز ... ان يكون الاسم بالذات ما ...
بعيد المحققين في شرح المواقف من ان الكلام ... حقيقة ... الكلام لا يتوقف
اذ يجوز ... ما يوجد من الوجود ... وضع ... بمعنى ما ... ويكون
ذلك الوجه ... الموضوع ... ما ... الكلام ... من ... الاسم ... موضوع
لذاته من غير ... معنى ... تعالى قوله وذهب الامام الغزالي الى ان ... المعاد ...
المذاهب كما هو مذهب الغزالي قوله ... في النسخ ... المستعمل ... انه ...
كما في ... ولا ... في ... على ان المراد
... الحقائق ما ... الموجودة ... الكلام الموضوعة ويمكن ان يكون ... النسخة ...
ولفظ ... الموجود ... الالوهية ... في ...
المستعمل ... قوله والمعاد ... مصدر ... حقيقة ... بوجه
... الى ما كان ... المراد ... الى الوجود ... البعث ...
الاجتماع ... التوقف والى ... الارواح الى الابدان ... المعاد ... واما
المعاد الروحاني ... على ما يراه الفلاسفة ... رجوع الارواح الى ما كانت عليه
التجرد من علاقة البدن ... الآلات ... من الظلمات ...
وتوجيه التسمية ... الفلاسفة ... القائلين ... الارواح
قبل ... الابدان ... الى ... المعاد ...
الارواح ... الابدان ... ببقاء الارواح ...
وتعذر ... ما ... متعلقة ... بالكلية ... على ... الكليات ...

هو المعاد الروحاني الذي اثبته الفلاسفة وبعض المحققين من اهل الاسلام انتهى [illegible] انه
لا يجب الاعتقاد به ولا يكفر منكره ولا يعتبر من اهل البدع ومن علم انه لم يرد في المسائل
الاعتقادية (قوله) بحيث لا يقبل التأويل بل حتى يعتبر معناها بالنسبة الى كونه من الدين بالضرورة
والنظر المستقيم فيجادل [illegible] بالامور الراجعة الى النصوص القاطعة فوقعها ان
[illegible] ما هو من [illegible] بان ذلك الدين (قوله) اولم ير الانسان الهمزة للانكار والتعجب
والواو للعطف على جملة مقدرة اي الم يتفكر ولم ير الانسان [illegible] انا خلقناه من نطفة
فاذا هو خصيم مبين [illegible] لانكارهم [illegible] حيث يجب [illegible]
[illegible] من الجنس [illegible] فاذا [illegible] بالقدرة على ما هو
[illegible] من [illegible] الخلقة [illegible] فاذا [illegible]
القدرة على ما هو [illegible]
[illegible] بالقدرة على ما هو [illegible] من [illegible]
[illegible] للنطفة [illegible] خلقه من [illegible]
النطفة حال كونه [illegible] كما قال [illegible] ولقد كرمنا بني آدم [illegible] والتكذيب [illegible]
اي لم يحج [illegible] القدرة على احياء الموتى [illegible] يخلق [illegible]
احياء الموتى ونسي خلقه اي خلقنا اياه اي ترك التفكر في بدء خلقه ليدل ذلك التفكر
على البعث فانه لا فرق بين بدء الخلقة وبين البعث [illegible] احياء [illegible]
[illegible] فالنسيان [illegible] النسيان [illegible] حقيقة [illegible]
بمعناه الحقيقي [illegible] بل [illegible] بمعنى ترك التفكر [illegible]
[illegible] قال من يحيي العظام وهي رميم [illegible]
[illegible] قال من يحيي العظام وهي رميم [illegible]
[illegible] احياء الموتى [illegible]

منع [illegible] لان [illegible] قوله بالقدرة [illegible]
من يحيي العظام على طريق [illegible] بكونه قادرا على
[illegible] اثم غير موجود [illegible] بالقدرة عليه [illegible] في اول مرة
اول مرة فانه قدرته [illegible] والاعادة [illegible]
اللازمة [illegible] انتهى قال بعض الفضلاء [illegible]
المشهور [illegible] الكريمة كان يقول [illegible]
الاول [illegible] حتى اعلم [illegible] وهو بكل خلق عليم يعلم
[illegible] خلقه [illegible] المتفرقة [illegible]
يعلم طريق [illegible] الى [illegible] الاعادة [illegible]
[illegible] ومن [illegible] الجسماني
والى [illegible] على المقابل (قوله) [illegible]
[illegible] ان [illegible] الآن [illegible]
[illegible] النطفة [illegible]
الموجود [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] من [illegible]
[illegible] على [illegible] من [illegible]
من [illegible] الى [illegible] في الواقع [illegible] الوقت
[illegible] اعادة [illegible]
انه لو جاز اعادة [illegible] فرق [illegible]
[illegible] على كونه [illegible]

لهذا الكلام حيث قال يعني لو جاز اعادة المعدوم بعينه لزم جميع مشخصاته التي كانت له في الوقت
الاول لانه من جملتها وكونه ان الموجود بعينه في هذا الوقت غير الموجود بعينه في وقت
تقدم ولا قدم حيث لا يمكن ان يكون الشيء مبتدأ من حيث انه معاد وانه لا يجتمع فيما الا الموجود
في وقت الاول وفي هذا رفع للتفرقة ولا تمايز بين المبتدأ والمعاد من حيث انه شيء واحد مبتدأ
من حيث انه معاد ومعاد من حيث كونه مبتدأ ولا يمايز بينهما بحسب العقل بوجه من الوجوه واحد
جمع بين المتقابلين حيث يصدق على الشيء الواحد في زمان واحد من جهة واحدة انه مبتدأ و
معاد وحاصله انه يلزم كونه مبتدأ من جهة كونه معادا وان لا يبقى فرق بين الشيء
الزمان لانه لا تغاير بين الوقت المبتدأ والوقت المعاد بالماهية ولا بالوجود وكل شيء
من العوارض والآثار يمكن اعادته بعينه بل الهيئة والصورة ونحو ذلك في زمان سابق
ومن حيث في زمان لاحق فيكون للزمان زمان ويلزم التسلسل وهو باطل **صح** ويمكن
ب ح في الموضع ان يكون موافقا ومشاركا له في جميع العوارض واللواحق التي يمكن ان
يشترك فيها وذكر المحقق الشارح زيادة التوضيح وظاهر عدم الفرق بينهما بين المعاد
الموجود في زمان سابق حتى يخرج بطلانه كونا متصوبا الى ا ويكون مثله في الخارج
مما يختلف في الآثار وهذا القول على عدم الاختصار بخصوصه وعن الدليل فانه لا يخرج عن
المقابل في مستقيل في قريب من الشيء الى آخره **صح** ولو نفي بعده النسبة واخذ المعدوم بعينه
نفس هو امر مبني على ان ابن سينا ادعى البداهة في اصل الدعوى ولهذا عدل
الكلام في مقام التنبيه على طريق اهل النظر وانه لا يحتاج الى **ب** او **ح** قصدا
الى تخصيص المحتاج الى ان يحتاج بالوجود علي ما ذكره اجيب عنه بان نقل الكلام الى التخصيص
بانه لما كان التشخص **ب** على التشخص ا او **ح** **صح** واذا كان الموجود الاول فاعل الاعادة
الوجود او الوجود اللاحق او الوجود والموجود الاول اخذ بالنسبة الى المعلوم اذ
التقابل بين الموجود السابق والموجود اللاحق ويشير اليه قول الشارح في تعليقاته

في تعليقاته على الشرح الجديد حيث قال فيما بيانه تحقيقه ان الدليل ان العدم عبارة عن
فقد الذات وبطلانه فلا يكون هو موضوع الوجودين والعدم شيء واحد بعدم التخصيص
حال العدم في تمايز المبتدأ من المعاد في الوجود واختص بعضه في الازمان لما
لكونه ثابتا من حيث الذات حال العدم فهو باطل لان المعدوم لا هوية له اصلا لكونه
معروضا للوجود اولا فهو على الكيفية التي في الخارج امرا ثابتا او كان غير مفتقر
عند فقد الكل امرا ثابتا لوجب الاشتباه انتهى واعلم انه لا يخفى ان الدليل على امتناع
العود بامتناع الحكم على المعدوم بصحة العود بناء على ان المعدوم لا هوية له كما ذكره المحشي
يرد عليه وجوه من الايراد الاول المعارضة بانه لو امتنع اعادة المعدوم لصح الحكم عليه بالامتناع
العود لكن المعدوم ليس له هوية ثابتة متميزة ولا الاشارة العقلية فلا يصح الحكم عليه فلا يحتاج الى ما ذكرتم
من انه مبني على عدم صحة الحكم على المعدوم بصحة العود لم يدل على ان المعدوم في الخارج لا يصح الحكم عليه من
العقل اصلا مع انا نحكم على ما يمتنع وجوده في الخارج صحيحا مطابقا للواقع في نفس الامر كقولنا
المعدوم المطلق يمتنع ان يكون موجودا وغير ذلك الثاني النقض بانه لو تم ذلك لزم ان لا يصح اعادة المعدوم بصحة الحكم
العود لكونه لا هوية له متصورة بالعقل بحكم ولا تتميز وكذا امتناع العود جائز ووقوع بجائز العاقل
من عيرات متصفة متصورة وبحكم عليه بشيء من الاحكام وايضا قال الشارح في هذا البحث تعقيبا ان يقول
ثم هذا البرهان لو تم لزم ان لا يوجد المعدوم اصلا فيلزم ان لا يوجد حوادث اذ يصح ان يقال لو صح ايجاد المعدوم لصح الحكم
عليه بصحة الايجاد الى آخره فالجواب ما ذكره المحشي من ان المعدوم الذي يحصل من الحوادث النسبة المعادية الى الحادث
الذي فرض انه معاد ليس له ان نسبتها الى المبتدأ الموجود في خزانته فليس الحكم فيه هو الذي نحن فيه اولى
من الحكم بانه جزء المسائل فيه هو الذي نحن فيه لان الحكم ثابت هو الذي قرر انه لا يصح ادا خفظه حيث ان الصورة
وغيرها بعقله ولكن كل ذلك لان المعدوم هو ان ذكر بل هو الذي يعاد بالحكم بتصحيح الحكم على المسائل ثابتة هو الذي
هو لم يصح الحكم على الحادث ثابتة هو الذي قرر انه بناء على عدم تخصيصها وحده الذي هو صرف الطبيعة المشار
اليها هو التوضيح لنظائره في حادث الموجود في كونه معادا فرقا بينه وبين الحادث المبتدأ في نفسه

الاضافة اليها فحاصله ان يتعلق بكل منهما معا وان لا يكون واحد منهما [illegible] الاول فيحقق انه

حيث ان اضافة المعدوم [illegible] فان اضافة المعدوم [illegible] في الاضافة وكان [illegible]

[illegible]

[illegible]

وقيل يمكن ان يراد الاستدلال على ان الشيء الواحد يجوز ان يكون له وجودان حيث قيل يلزم بطلان
تقدم الشيء على نفسه بالزمان ولما حكم ببطلان تقدم الشيء على نفسه بالزمان حكم ببطلان تقدم
الشيء على نفسه بالذات مطلق لو جاز [illegible] جاز ان يكون لشيء واحد وجودان فيتوقف احدهما
على الآخر ولم يثبت ذلك فلا يجوز ان يتقدم شيء باعتبار وجود على نفسه باعتبار وجود آخر وفيه
جواب هو عدم التوقف بين الحكمين الا بمجرد على وجود واحد لشيء واحد فلا يتم معنى تقدم الشيء
اما بالتعليل واما اشارة الى جواب [illegible] وان لم يذكره [illegible]
ان يحصل العلم بين [illegible] المشخصة مع نفي [illegible] المشخصة في الخارج انتهى وبعضهم من يجوز
بعضهم المشهور [illegible] جواب بتغير [illegible] حيث قال ولا تواجه [illegible] تقدمه
على وجود على نفسه [illegible] واللازم [illegible] فالملزوم مثله ثم ذكر في بيان الملازمة ما يدل على ان
المعلومة [illegible] في تحصيل العلم بين الشيء ونفسه وما يدل على ان الشيء الواحد لا يكون له وجودان خارجيان
[illegible] في [illegible] السؤال [illegible] لا [illegible] يجوز
تقدم الشيء على نفسه [illegible] كون المعلوم الخارجي قبل حصول العلم به
[illegible] اللازم من تقرير التوقيف تقدم الشيء على نفسه [illegible] موجودة في الخارج الاعلى
والثاني [illegible] فيما بينهما [illegible] لا [illegible] واعلم ان ابن سينا لما
ادعى [illegible] في صورة [illegible] في التعليقات [illegible] ان يكون
الوجود نفس معاد [illegible] فيكون [illegible] معاد [illegible] فيكون [illegible]
ولا وجود [illegible] الا [illegible] ان يكون الوجود الا [illegible] بعينه ويكون
[illegible] يجوز ان يكون المعاد [illegible] في [illegible] المعدوم [illegible] تعقل
ويكون على تقدير [illegible] فانه ذكر [illegible] الاول [illegible] الى ان النفس
[illegible] ان [illegible] المحققين [illegible] بما هو المعاد
ما هو عنه الموت او بجسمه بدا الغطاء وانا [illegible] على الاعتقاد [illegible]



ما هو عند الموت فحقق فهو خفي فانه كان [illegible] الى [illegible]
[illegible] على تقرير ان [illegible] الا [illegible] عدم [illegible] يكون
ما يستقل [illegible] اذا [illegible] ان جسما [illegible] جسمانيا او [illegible] من حيث [illegible]
في [illegible] فانه [illegible] الا ان [illegible] والاجسام [illegible] من
[illegible] الى [illegible] الا [illegible] تقرير [illegible]
[illegible] فان [illegible] على تقرير عدم القول بكون
المجردة واما على تقرير القول على ما ذهب اليه المحققون فلا اشكال في المعاد الجسماني [illegible] ان
يكون نفي الحقيقة في ما قاله كثير من المحققين [illegible] الغزالي والراغب
والى [illegible] المعاد [illegible] كثير من الصوفية [illegible]
[illegible] الا [illegible] خلق [illegible]
النفس [illegible] وعلى هذا [illegible] وان لم يكن [illegible]
مستحيلا الا [illegible] الاول [illegible] بيان [illegible]
[illegible] الا [illegible] العلاقة [illegible]
المعاد الجسماني [illegible] ان [illegible]
بالحقيقة [illegible] المجردة [illegible] بمنزلة الالة [illegible] المطلق والمعاد في [illegible]
[illegible] على [illegible] الاولى [illegible] فانها [illegible] في
[illegible] على [illegible] على [illegible] لكن
الامام حجة الاسلام [illegible] الى [illegible] ان [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
على [illegible] ما [illegible] المعاد [illegible] على [illegible]
[illegible] لا يمكن ان [illegible] الجسمانية [illegible] اذا [illegible]
الارواح [illegible] الجسمانية [illegible]

يلتئم من الهيئات جسمانية تسمى اجزاء اصلية وفضول الاغذية من جادة التجربة بكونه ما فيها من
الاخلاط التي تسمى [illegible] والا مرئية وتحصيل في حدوثه [illegible] كما يجدد من جالب ابدانهم المخصوص
في سلك الحدوث كانت فوقية تعارضه على الحجج على الارتفاع ويوجد هذا ما نقل عن بعض اهل [illegible]
من ارباب الكشف وهو ان الجنة [illegible] وصفة تسمى الطبيعة [illegible] يوم [illegible] بالجنة
صورة روحانية معنى حقيقة بجسم باطل السموات فما دون مطلق والارض [illegible] نعم
منه انه من عالم الملكوت لما [illegible] مع نفي حقيقة بجسم العالم واستنوا الاجسام الجسمانية
ويمكن الجمع بين السعادتين [illegible] واعلم الجنة بالحلال وفي تبيان [illegible] فيمكن [illegible]
موقوف [illegible] عليه الصلاة والسلام [illegible] الكلام [illegible] على [illegible] كان [illegible] النبي عليه
والسلام [illegible] ولا ينافي هذا اجابة [illegible] التعلقية [illegible] فان [illegible]
لم يكن نقل عن [illegible] سابق ابي سينا [illegible] في [illegible] المطالع [illegible] وجاز
صنف المذهب وما [illegible] وفي [illegible] ان اتفاق من اهل الملل [illegible] في
بعض [illegible] المعاد الجسماني [illegible] العلماء [illegible] بل [illegible]
بل [illegible] الحكماء [illegible] في الشفاء [illegible] المعاد الجسماني [illegible]
النبي عليه [illegible] روحاني [illegible]
[illegible] المعاد [illegible] الشريعة والحكمة [illegible] الشريعة [illegible]
ابن سينا جمع بين الحكمة والشريعة [illegible] الحكمة [illegible]
الشريعة [illegible] المعاد الجسماني [illegible] والحكم [illegible]
[illegible] ابن سينا [illegible]
[illegible]
والنعم [illegible]
التنعم عن المستقبل [illegible]
الجنة [illegible] الاحاديث الصحيحة [illegible]

ان على جهة [illegible] يجوز [illegible] الخلق [illegible] الذي [illegible]
ما يلزم على تقديره بناء على انتقاض البسيط [illegible] ما ذكره [illegible]
[illegible] هذا المنع [illegible] الا [illegible]
[illegible] على تقدير [illegible]
[illegible] ان [illegible] يجوز [illegible]
وجود [illegible] الآن [illegible]
على [illegible] السماء [illegible] الارض [illegible]
على [illegible] [illegible]
فان [illegible] في [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] الى الافلاك [illegible]
الحركة [illegible]
[illegible] ولا ينافي ما ذكره [illegible]
[illegible] في رد [illegible] فوق [illegible]
[illegible] فوق السموات [illegible]
[illegible] مسلم [illegible]
النفوس [illegible] من الاحاديث الصحيحة [illegible]
[illegible] عليه الصلاة والسلام [illegible]
[illegible] ابي [illegible]
[illegible] في شرح المواقف والامام الرازي [illegible]
المعتزلة [illegible] في [illegible] الشفاء [illegible]

على ان يغفر [illegible] الامة فانه لا [illegible] الاجابة [illegible] خاصة لان [illegible] الشفاعة
تكميل للتحقيق ولا [illegible] على [illegible] في [illegible] وانما الاجوبة المنقولة فتكون
في التفسير الكبير قوله [illegible] الاول على المعنى ما ذكرناه ويجوز في الشفاعة [illegible] قوله
الشفاعة الكبرى [illegible] المقام المحمود [illegible] الشفاعة [illegible] فائدته على
[illegible] على [illegible] ان [illegible] على [illegible]
[illegible] الشفاعة [illegible] على [illegible]
[illegible] في [illegible] الى وجب [illegible]
[illegible] الآية [illegible] المقام المحمود [illegible]
[illegible] الشفاعة [illegible] امتي امتي [illegible]
[illegible] الشفاعة [illegible]
لانه [illegible] الشفاعة [illegible]
فالجواب [illegible] ان الانبياء [illegible] الشفاعة انما [illegible]
[illegible] الشفاعة [illegible] في حديث ابي هريرة رضي الله
[illegible] عليه الصلوة والسلام [illegible] يوم القيامة [illegible] الشفاعة [illegible]
عليهم الصلوة والسلام [illegible] عليه الصلوة والسلام [illegible] قوله [illegible]
[illegible] فلم [illegible]
[illegible] اعلم [illegible]
من [illegible] عبارة عن الدوام [illegible] الكشاف في [illegible] قوله ويوم
[illegible] على ان الاول [illegible] يوم القيامة والآية [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الانبياء افضل من الملائكة [illegible]
الانبياء في [illegible] الملائكة [illegible] الملائكة [illegible]

[illegible] الانبياء [illegible] المعتزلة [illegible] الانبياء [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] الانبياء [illegible] في [illegible] الانبياء
[illegible] الانبياء [illegible] الانبياء في [illegible]
[illegible] الملائكة [illegible] على [illegible]
[illegible] الانبياء في [illegible]
[illegible] الملائكة [illegible] على [illegible]
الملائكة [illegible] الانبياء [illegible]
[illegible] الانبياء في [illegible] الملائكة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] عليه الصلوة
والسلام [illegible] ابراهيم قوله من عالم الملكوت في [illegible] اعظم من [illegible]
فالملك [illegible] عالم الغيب قوله الاول ان يكون [illegible]
[illegible] المقربين من [illegible] على [illegible]
على [illegible] قوله [illegible] فان [illegible]
على [illegible]
من [illegible] كون المعجزة من [illegible] قوله [illegible]
[illegible] المقربين [illegible] قوله ان [illegible]
ذلك حقيقة [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] ان [illegible] النبوة ان كنت نبيا [illegible]
[illegible] قوله [illegible] على [illegible]
قوله [illegible] المعجزة [illegible] كونه [illegible]

والستر على التكذيب فإن الأمور لا ... في نفي جواز الصغيرة حتى قال القاضي ... [illegible] قال

فقال [illegible] أي الكذب [illegible] حتى ... [illegible] لا وثوق ... [illegible]

[illegible] مع التكذيب ... [illegible] في الصورتين بخلاف ... [illegible] المطلوب [illegible]

إلى طريق ... [illegible] عليه الصلاة والسلام الأولى ... [illegible] على [illegible]

[illegible] على ... فلو جاز عليهم ... [illegible] في ذلك ... [illegible] لا المعجزة

وهو [illegible] فهم معصومون عن [illegible] ... [illegible] من السمع والإجماع

الأمة [illegible] عند المعتزلة من [illegible] ... [illegible] التحقيق والتفتيش [illegible]

[illegible] ... [illegible]

[illegible] لا يجوز ما بين ... [illegible] في جواز صدوره ... [illegible]

بعد البعثة فالأكثر على عدم جواز صدوره ... [illegible] إلا ... [illegible]

[illegible] ... [illegible] الجمهور على ... [illegible] بالخسة [illegible]

صدور الصغيرة ... [illegible] على ... [illegible]

[illegible] ... [illegible] رسول الله عليه الصلاة

[illegible] ... [illegible] عليه الصلاة والسلام [illegible]

[illegible] على ... [illegible]

[illegible] ... [illegible] الأمة ... [illegible]

بالنبوة ... [illegible]

[illegible] ... [illegible] وهو [illegible]

[illegible] ... [illegible] الخطاء

المعتقى ... كذا في [illegible] ... [illegible] على ... [illegible]

حيث جعل هذه الأمور ... [illegible] عليه السلام ولا [illegible]

على منصف كذا في شرح ... [illegible] الإمامة [illegible]

بل هي من ... [illegible] على ... [illegible] عليه السلام من [illegible]

[illegible] لعله النبي عليه السلام ... [illegible]

عليه السلام ... [illegible]

إلى أبي بكر رضي الله عنه ... [illegible]

أي ... [illegible] ذلك ... أبي بكر الصديق ... [illegible]

التصديق ... [illegible]

وكيف ... [illegible] على خلاف نص رسول الله عليه الصلاة والسلام

ما ... [illegible] رسول الله عليه الصلاة والسلام على ... [illegible]

في غاية الشجاعة والصلابة وفاطمة رضي الله عنها مع علو منصبها زوجة علي والحسن والحسين

سبطي رسول الله عليه الصلاة والسلام ولداه والعباس مع علو مرتبته كان معه ... [illegible] قال لعلي امدد

يدك أبايعك حتى يقول الناس عم رسول الله عليه الصلاة والسلام بايع ابن عمه فلا يختلف فيك اثنان

والزبير مع شجاعته كان معه حتى قيل ... [illegible] وقال لا أرضى بخلافة أبي بكر وقال أبو سفيان

أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي عليكم تيم والله لأملأن الوادي خيلا ورجالا ... [illegible]

خلافة أبي بكر ... [illegible]

عليهم السلام الأئمة من قريش ... [illegible]

رضي الله عنه ... [illegible] رسول الله عليه الصلاة والسلام

و... [illegible] عليه الصلاة والسلام ... [illegible] عليه الصلاة

والسلام ... [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم ... [illegible] كما غاب

موسى عن قومه ... [illegible] رسول الله عليه الصلاة والسلام ... [illegible]

[illegible] ... [illegible]

قد [illegible] على بني بكر [illegible] وقال ابو عمران [illegible] حنيفة [illegible] انتم [illegible] وقال [illegible]

[illegible] ابو بكر [illegible] رسول الله [illegible]

[illegible] فقال [illegible] على [illegible]

[illegible]

[illegible] قد بلغ [illegible]

يتوقع من شبهة هؤلاء الاراذل الذين يدعون انهم شيعة علي وكذبوا ام عن ذكر انما هو شيعة
ابليس فانما استولى على عقولهم واضلهم ضلالا بعيدا فانهم ادعوا انهم يحبون فاطمة ولا ادري جعل عن الحق
بحجة الحق منهم فلعل اوضح الحق ثم اذا الحق باحد الحق في فلعله بحجة الحق به رضوانه في عليهم اجمعين

تمت الكتاب

بعون الله الملك

الوهاب

في يد الفقير

في مدرسة شفائية

تاريخ

١٠٨٦

م